



تَصْحِيحُ لِسَانِ الْعَرَبِ

القسم الاول

بقلم الفقير اليه تعالى

أحمد تيمور

﴿ غنى بطبعه ونشره ﴾

محمد عبد الجواد الخضري

﴿ الطبعة الاولى ﴾

سنة ١٣٣٤ هجرية

﴿ حقوق الطبع محفوظة لناشره ﴾

29223

طبع بمطبعة ببايتة - بمصر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

(أما بعد) فهذه تنبيهات على أغلاط وقعت في نسخة لسان العرب للإمام ابن منظور المطبوعة ببولاق سنة ١٣٠٠ — ١٣٠٨ كنساءثرنا عليها أثناء المراجعة ونشرنا عنها فصولاً في صحيفة المؤيد ومجلتي الضياء والانتار ثم بدا لنا أن نجتمع شتاتها وننظم شملها في هذه الأوراق بعد أن انضم عليها ما لم يسبق لنا نشره من قبل . ولست أفي ذلك بمدعين عصمة أو متبجحين بفضل وانما هو جهد المقل دعا نا العرضه على الانتظار حرصنا على رد الكتاب الى نصابه من الصحة فان لم تكن وقفتنا فيه الى الاصابة فحسبنا منه ارشاد المطالع الى مواضع فيه حرية بالبحث والنظر .

ولابد لنا قبل الشروع فيما نحن آخذون فيه من التنبيه الى وهمين وقعنا في فاتحة الجزء الاول أحدهما في المقدمة التي عني بوضعها العلامة أحمد قارس حيث جاء به عن المؤلف أنه ولد سنة ٦٩٠ وتوفي سنة ٧٧١ مع أن ولادته كانت سنة ٦٣٠ ووفاته كانت سنة ٧١١ كما في الوافي بالوفيات للصفدي والدرر الكامنة لابن حجر والمنهل الصافي لابن تغري بردي والبعية للسيوطي فلم يراحم زمنه زمن صاحب القاموس كما توهمه العلامة المذكور وسبقه فيه العلامة ابن الطيب لان ولادة المجد كانت سنة ٧٢٩ أي بعد وفاة ابن منظور بنحو ثمانى عشرة سنة .

الواردة والثاني في ترجمة المؤلف الواردة في الصفحة الاولى من هذا الجزء والمنقولة من بغية الوعاة للسيوطي فقد جاء بها أنه جمع في كتابه هذا بين (التهذيب والحكم والصراح وحواشيه والجمهرة والنهاية) والصواب أن الجمهرة ليست مما كتبه بل مبنى كتابه على الخمسة فقط وهي التي صرح باسمائها في خطبته .

ثم لنشرع فيما قصدنا بيان منه من الاغلاط فتقول .

(من ذلك ما جاء في باب ألقاب الحروف وطبائرها وخواصها ج ١ ص ٨ س ٨)

« وأما تقارب بعضها من بعض وتباعدها فإن لها سرّاً في النطق يكشفه من تعناه كما انكشف لنا سرّه في حلّ المترجمات » . والصواب (من تعناه) يقال عانى الشيء وتعنّاه إذا قاساه ونجّشّمه .

(وفي مادة — أ ج أ — ج ١ ص ١٥ س ٨) روى لابي النجم « قد حيرته

جنّ سلمي وأجا » وجاء بعده « أراد أجا تخفّف تخفيفاً قياسياً الخ » . وروى أجا الثاني بالالف آخره مخفّفة غير مهموز والصواب همزه على أصله لأن المراد أنه كان كذلك تخفّفه الشاعر بحذف همزته والاقاى معنى لتخفيف المخفّف . (١)

(وفي مادة — ب ر أ — ج ١ ص ٢٤ س ١٥) عند الكلام على جمع

برىء « وبرىء وبرئاء مثل ما جاء من الجوع على فُعَالٍ نحو تَوَامٍ ورُبَاءٍ في جمع تَوَامٍ ورُبَيٍّ » . ورسم (رباء) بالهمز في آخره أى في موضع اللام من فُعَالٍ ولا يكون هذا جمعاً لرُبَيٍّ لأن لا ما بها بَاءٌ فالصواب أن يقال في جمعها رُبَابٌ بالباء في آخره وهو الذي ذكره المصنّف وصاحب القاموس وغيرهما في مادة (رب ب) . وقال سيبويه في كتابه في باب تكسير ماعدّة حروفه أربعة أحرف للجمع وقالوا رُبَيٍّ ورُبَابٍ حذفوا الف وبنوه على هذا البناء كما ألّفوا الهاء من جُفْرَةٍ فتألّوا جِفَارٍ إلاّ أنّهم قد ضمّوا أوّل ذا كما قالوا ظُفْرٍ وظُؤَارٍ ورِخْلٍ ورِخْلٍ انتهى .

(تتمّة) هذا الجمع من الجوع العزيزة النادرة لأنّ فعلاً بضمّ الأوّل وتخفيف العين ليس من أبنية جموع التكسير المعروفة وإنما سمع في ألفاظ قليلة كِسْنِيٌّ وكِسْنَاءٌ وعَرَقٌ وعِرَاقٌ وفَرِيرٌ وفُرَارٌ ورَذَلٌ ورُذَالٌ ولهذا ذهب بعضهم إلى أنه اسم جمع وقال آخرون بل هو جمع ولكنّ الأصل فيه الكسر والضمّ بدل منه . وقد كنت تتبع ما ورد منه فاجتمع لي اثنا عشر لفظاً ثم رأيت العلامة شهاب الدين الخفاجي زاد عليها كثيراً في شرحه لدرّة القواص من شائ

(١) نهنا بعض الادباء الى أن أثره موجود بنسخته ولكنه ضعيف الظهور فراجعنا عدة نسخ من اللسان فראيناه في بعضها ظاهراً كنقطة صغيرة على الف كما قال وفي بعضها محووا كما هو في نسختنا فآثرنا ابقاء التنبيه عليه ليستدرك في النسخ التي لم يظهر فيها ولا يخفى انه لا يمد على هذا الا عيباً مطبوعياً لا خطأ في الرسم .

الوقوف عليها وعلى اختلاف أقوالهم فيها فليراجع (ص ١٤١) من الشرح المذكور المطبوع في الجوائب .

(وفي مادة — ج وأ — ج ١ ص ٤٤) روى قول الشاعر

« تنازعها لوان وَرْدٌ وَجُوءٌ تَرى لآيَاءَ الشمس فيه تحذرا »

ثم جاء بعده « أراد وَرْدٌ وَجُوءٌ فوضع الصفة موضع المصدر » . وضبط (إيآء) بكسر أوله والصواب فتحه لانك تقول لآيآء الشمس وأيآءها أي ضوءها وحسنها إذا كسرت أوله قصرت وإن فتحته مددت كما نص عليه المصنف في مادة (أى — ج ١٨) والمجد في القاموس والتبريزي في شرح المعلمات وذكره ابن سيده في المختص في باب ما يكسر في قصر ويفتح فيمد . وقد ضبط بالكسر أيضا في مادة (ورد — ج ٤ آخر ص ٤٧٠) وروى هناك بالياء الموحدة فزيد خطأ على خطأ . وضبط هنا (المصدر) من قوله (فوضع الصفة موضع المصدر) بكسر أوله والصواب فتحه وهو ظاهر .

(وفي مادة — ح ت أ — ج ١ ص ٤٦ س ٢٢) « رجل حنتأؤ »

وامرأة حنتأؤ قال وهو الذي يُعجِب بنفسه . وضبط (يعجب) هنا وفي مادة (ح ن ت — ج ٢ ص ٣٣١) بالياء للمعلوم والصواب ضبطه بالياء للمجهول لانك تقول أعجبت نفسه فهو مُعجِبٌ بها وقد تكرر هذا الخطأ في مواضع من الكتاب ووقع مثله في مادة (ع ي ر) من القاموس طبع بولاق وكانه كان شائعا بين المصححين قبل طبع اللسان فقدر وواقول المتنبي في شرح العكبري المطبوع ببولاق أيضا

إن أكن معجبا فعجب عجب لم يجد فوق نفسه من مزيد

بكسر الجيم من (معجبا) والصواب فتحها لما ذكرنا . ووقع لهم مثلها في مجمع الامثال للميداني المطبوع بتلك المطبعة فضبطوا (معجبة) من قولهم (كل فتاة باء بها معجبة) بكسر الجيم ولكنهم ضبطوها بالفتح في أمالي القالي (ج ٢ ص ٧١) كما فتحوها في كلمة (يعجبان) الواقعة في قول عروة بن أذينة من شرح الحماسة (ج ٣ ص ١٤٤)

لا يُعجَبَانِ بقول الناس عن عُرْضٍ ويُعجَبَانِ بما قالوا وما صنعنا

وبذلك على صحة ما ذكرنا نص القاموس وشرحه على أن قولهم (ما أعجبت برأيه) شاذ لا يُقاس عليه لبنائه من المجهول كما أزهاه وما أشغله ولو كان مبتئا من المعلوم ما نصاع على شذوذه ولكان التعجب على بابه

وفي كتاب تصحيح التصحيف وتحريك التحريف للصفي نقلا عن ثقيف اللسان

للصَّلَاةِ « أَنَا مُعْجِبُكَ وَصَوَابُهُ مُعْجِبُكَ بفتح الجيم وكذلك الذي فيه كِبَرٌ لَا يُقَالُ فِيهِ إِلَّا مُعْجِبٌ أَيْضاً فَأَمَّا مُعْجِبٌ فَهُوَ الَّذِي يُعْجِبُكَ » .

(وفي مادة — ث ر ب — ج ١ ص ٢٢٩ س ٨) « وَفَضْلُ يَثْرِي »

وَأَثْرِي مَنَسُوبٌ إِلَى يَثْرِبَ وَقَوْلُهُ * وَمَا هُوَ إِلَّا الْيَثْرِي الْمَقْطَعُ * زَعَمَ بَعْضُ الرُّوَاةِ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْيَثْرِي السَّهْمَ لِأَنَّ النَّصْلَ وَأَنَّ يَثْرِبَ لَا يُعْمَلُ فِيهَا النَّصَالُ » . وَرَوَى (يَثْرِبَ) بِالْمُنْثَنَةِ الْقَوِيَّةِ وَالصَّوَابُ بِالْمُنْثَنَةِ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي طَبِيعَةِ مَدِينَةِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ . وَأَمَّا يَثْرِبُ بِالْمُنْثَنَةِ وَفَتْحِ الرَّاءِ فَهُوَ مَوْضِعٌ قَرِيبٌ مِنَ الْمَدِينَةِ وَأَيْنَ هُوَ مِمَّا هُنَا .

(وفي مادة — ج ن ب — ج ١ ص ٢٧٠ س ٩) « وَرَجُلٌ لَيْتَنُ »

الْجَانِبِ وَالْجَنْبِ أَيْ سَهْلٍ الْقُرْبِ » . وَرَوَى (سَهْلٌ) بِالْجَرِّ وَلَا وَجْهَ لَهُ وَالصَّوَابُ رَفَعَهُ عَلَى أَنَّهُ عَطْفٌ بَيَانٌ عَلَى لَيْتَنٍ أَوْ عَلَى الْبَدَلِيَّةِ مِنْهُ .

(وفي مادة — ح س ب — ج ١ ص ٣٠٦) رَوَى لَهَيْكُ الْقَزَارِيُّ

« لَتَقِيَّتَ بِالْوَجْعِ أَطْعَمَهُ مُرْهَفٌ مُرَّانٌ أَوْ لَوَيْتَ غَيْرَ مُحْسَبٍ » ^(١) وَضُبُّ (لَتَقِيَّتَ) بِكَسْرِ الْقَافِ وَالصَّوَابُ فَتَحَهَا لِأَنَّهُ مِنْ تَقَى يَتَقَى كَقَضَى يَقْضِي بِمَعْنَى اتَّقَى قَالَ أَوْسٌ بِصَفِّ رَحْمَاءٍ

تَقَاكَ بِكَعْبٍ وَاحِدٍ وَتَلَذَّذَهُ بِدَاكٍ إِذَا مَا هَزَّ بِالْكَفِّ يَغْسِلُ

يُرِيدُ اتَّقَاكَ . وَمِنْهُ قَوْلُ أَبِي الْعَلَاءِ الْمَعَرِّيِّ

تَقْتَكِ عَلَى أَكْتَاكِ أَبْطَالِهَا الْقَنَا وَهَاتَكَ فِي أَغْمَادِهَا الْمَنَاصِلَ

أَيَّ اتَّقْتَكِ .

وَرَوَى (مُحْسَبٌ) فِي الْبَيْتِ بِكَسْرِ السِّينِ عَلَى أَنَّهُ اسْمُ فَاعِلٍ وَمَقْتَضَى تَفْسِيرُ الْمُصَنِّفِ أَنَّهُ بَفَتْحِهَا عَلَى أَنَّهُ اسْمُ مَفْعُولٍ فَقَدْ قَالَ قَبْلَهُ « حَسَّبْتَهُ إِذَا وَسَدْتَهُ » وَاسْتَشْهَدَ بِالْبَيْتِ ثُمَّ قَالَ فِي تَفْسِيرِهِ « وَلَوَيْتَ هَا الْكَافِ غَيْرَ مُكْرَّمٍ لَا مُؤَسَّدٍ وَلَا مُكْفَنٍ أَوْ مَعْنَاهُ أَنَّهُ لَمْ يَرْفَعْكَ حَسْبُكَ فَيَنْجِيكَ مِنَ الْمَوْتِ وَلَمْ يُعْظَمْ حَسْبُكَ » أَتَهَى . وَعَلَى كَلَا التَّفْسِيرِ بِنِ يَتَعَيَّنُ الْفَتْحُ فِي (مُحْسَبٌ) .

(وفي هذه الصفحة س ٢٠) « وَالْمُحْسَبَةُ الْوَسَادَةُ مِنَ الْإِذْمِ وَحَسْبُهُ أَجْلُسُهُ »

عَلَى الْحُسْبَانَةِ أَوِ الْمَحْسَبَةِ » . وَضُبُّ (الْحُسْبَةِ) فِي الْمَوْضِعَيْنِ بَفَتْحِ الْمِيمِ وَكَذَلِكَ

(١) رَوَاهُ أَبُو مُسْلِمٍ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الْكَاتِبُ فِي مَجَالِسِهِ (لَلْمَسْتِ بِالْوَجْعِ) الْخ .

جاءت مضبوطة بالقلم بالفتح في هذه المادة من القاموس طبع بولاق ولم ينص الشارح على ضبط فيها ولكنها ضبطت بكسر الميم في مادة (زنن) — من اللسان ج ١٧ ص ٦١ (س ٢٤) وفي (ج ٤ ص ٧٤) من المخصص ومادة (ح س ب) من القاموس طبع المينية وهو الصواب على ما يظهر لنصهم على كسر الاوّل فيما جاء في معناها من وزنها كيمر فقة ومصدغة ومخذة لمدّهم إياها من الآلات فحملها على ما جاء من نوعها أولى عند فقدان النص.

(وفي هذه الصفحة أيضا س ٢٢) « هذا ما اشترى طليحة من فلان فتاه

بخمسمائة درهم بالحسب والطيب » • وضبط (درهم) بفتح أوّله والصواب كسره ولم يحك أحد من اللغويين في الدال ضبطاً آخر وأما نصوا على جواز الفتح والكسر في الهاء وعلى كونه جاء أيضاً على زنة مجزأ وعد القلقشندي في صبح الاعشى ففتح داله من لحن العامة وكذلك فعل ابن الجوزي في تقويم اللسان فقال « تقول العامة درهم بفتح الدال والصواب درهم بكسر داله وقال ابن الاعرابي تقول العرب درهم ودرهم ودرهم » قال الصفيدي في تصحيح التصحيف ونحرير التحريف بعدما نقل هذه العبارة « قات الثلاثة بكسر الدال والاوّل بفتح الهاء والثاني بكسرها » •

(وفي مادة — د ب ب — ج ١ ص ٣٥٨ س ٢١) « وقال ابن الاعرابي

الدُّبَادِبُ والجُبَابِيبُ الكثير الصباح والتجسبة وأنشد

إِيَّاكَ أَنْ تَسْتَبْدِلَ قِرْدَ الْقَفَا حَزَائِمَةً وَهَيْبَانًا جُبَابِيَا

أَلَفٌ كَانَ الْغَاظَلَاتِ مَنَحْنَهُ مِنَ الصُّوفِ نَكْنَأُ أَوْلَثِيَا دُبَابِيَا

وكتب المصحح بالحاشية ما نصّه « قوله والجبابيب هكذا في الاصل والتهذيب بالجمعين وحرّر » • قلت لم يظهر لي وجه توقف المصحح في هذه الكلمة مع ورودها في مادة (ج ب ب ج ١) واستشهاد المصنّف عليها بهذين البيتين منسوبين هناك لعبدالله بن الحجاج التسغليّ

(وفي مادة — دل ب — ج ١ ص ٣٦٣) روى لمسكين الدارمي

« بأيديهم مغارف من حديد أشبهها بمقيرة الدوالي »

وقال المصنّف « ذهب بعضهم الى انه أراد مقيرة الدواليب فابدل من الباء ياء ثم أدغم الباء في اليا فصار الدوالي ثم خفف فصار دوالي » • والصواب (ثم أدغم اليا في اليا) بالثناة التحتية فيهما •

— ذب بـ س ق بـ ش ب بـ ض ب بـ ط ي بـ ع ت بـ ع ي بـ ٧ —

(وفي مادة — ذ ب ب — ج ١ ص ٣٦٦ أول المادة) « الذَّبُّ »

الدفعُ والمنعُ » بنصب (الذَّبُّ) والوجه رفعه بالا ابتداء

(وفي مادة — س ق ب — ج ١ ص ٤٥١ س ٢) في الكلام على السقب أى

ولد الناقة « وقيل هو سَقْبُ سَاعَةِ تَضَعُفُهُ أُمُّهُ » والصواب (تَضَعُفُهُ) .

(وفي مادة — ش ب ب — ج ١ ص ٤٦٣) رُوى قول الشاعر

« بَمَوْرِ كَتَيْنٍ مِنْ صَلَوَى مَشَبِّهِ مِنْ الثَّيْرَانِ عَقْدُهُمَا جَمِيلٌ »

وضُبط (صلوى) بشدِّ الياء وفتحها والصواب بالتخفيف والسكون لأنَّه مثنى صَلا وهو ما كان عن يمين الذَّبِّ وشماله المَوْرِكُ والموركة الموضع الذى يجعل عليه الراكب رجله وبهذا الضبط يستقيم الوزن .

✧ (وفي مادة — ض ب ب — ج ٢ ص ٢٧ س ١٦) « وَضُبِّتْ عَلَى

الضَّمِّ إِذَا حَرَّشْتَهُ فَرَجَ إِلَيْكَ » بسكون الرَّاء والشين من (حرشته) والصواب فتح الرَّاء كما لا يخفى .

✧ (وفي مادة — ط ي ب — ج ٢ ص ٥١ س ١٧) « قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ

طَبِّعْتُمْ فَادْخُلُوا خَالِدِينَ مَعْنَاهُ كَتَمْتُمْ طَيِّبِينَ فِي الدُّنْيَا فَادْخُلُوا » . وجاء (كَتَمْتُمْ) هكذا بتاءين وصوابه كَتَمْتُمْ بنون فتاء وهو ظاهر .

✧ (وفي مادة — ع ت ب — ج ٢ ص ٦٥ س ٢٣) « وَالتَّعْتَبُ التَّجَنُّى »

تَعْتَبَ عَلَيْهِ وَتَجَنَّنَى عَلَيْهِ بمعنى واحد . ورُوى (التَّعْتَبُ) بالجرِّ والصواب رفعه على أنه مبتدأ أخبره التجنُّى .

(وفي مادة — ع ي ب — ج ٢ ص ١٢٥) رُوى لبعضهم

« وَصَاحِبٌ لِي حَسَنَ الدَّعَابَةِ لَيْسَ بِذِي عَيْبٍ وَلَا عَيْيَابَةٍ »

وَضُبِّطَتِ (الدَّعَابَةُ) هُنَا بِكَسْرِ الْأَوَّلِ وَفِي مَادَّةِ (وَص ي — ج ٢٠ ص ٢٧٤ س ٥) بِفَتْحِهِ وَالصَّوَابُ ضَمُّهُ كَمَا نُصِّحُ عَلَيْهِ فِي الْقَامُوسِ وَغَيْرِهِ وَمَعْنَاهَا فِي الْمَوْضِعِ اللَّعِبُ وَالْمَزَاحُ .

(وفي مادة — غ ض ب — ج ٢ أول ص ١٤١) رُوى لدُرَيْد بن

الصِّمَّةِ رُئِيَ أَخَاهُ عَبْدَ اللَّهِ

«فَإِنْ أَتَعْقِبَ الْإِيَّامُ وَالْدَّهْرُ فَأَعْلَمُوا بَنِي قَارِبٍ أَنَّنَا غَضَابٌ بِمَعْبِدٍ
وَلِإِنْ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ تَخَلَّى مَكَاتَهُ فَمَا كَانَ طَيِّسًا وَلَا رَعِيشَ يَدٍ»
ثم جاء بعده «قوله معبِد يعنى عبد الله فاضطرَّ ومعبِد مشتق من العبد فقال بمعبد وإنما
هو عبد الله بن الصِّمَّة أخوه». وضبط (فاضطرَّ) بفتح الطاء أى بالبناء للمعلوم والصواب
ضمها لأنك تقول اضطرَّ فلان إلى كذا تريد أحوجه وأجأه فاضطرَّ هو بالبناء للمجهول.
ووقع مثله في مادة (س م و — ج ١٩ — أول ص ١٢٣) في قوله «فجاء به هذا الشاعر
لما اضطرَّ على القياس المتروك» فضبط بفتح الطاء أيضاً. وكذلك وقع مثله في مادة
(أ ض ض — ص ٣٢١) من القاموس طبع بولاق.

✱ (وفي مادة — ك ل ب — ج ٢ ص ٢٢٠ س ١٤) «أرض كَلِيبَة أَى

غليظة قُفَّ لا يكون فيها شجر ولا كَلًّا ولا تكون جبلاً» . وروى (نكون) بالنون
أوله وصوابه بالمشناة الفوقية لعود الضمير فيه إلى الأرض.

(وفي مادة — ف ت ت — ج ٢ ص ٣٦٩) رُوى لزهير

«كَانَ مُفْتَاتِ الْعَيْنِ فِي كُلِّ مَنْزِلٍ نَزَلَ بِهِ حَبُّ الْقَنْىِ لَمْ يُحْطَمْ»
ولامعنى هنا للقى بالقاف وإنما هو ألقنا بالفاء وهو عنب الثعلب أو شجر ذو حَبٍّ أحمر وبه
رُوى البيت في مادة (ف ن ي — ج ٢٠ ص ٢٥) ولم يذ كر شرّاح المعلقات غير هذه
الرواية فيه .

✱ (وفي مادة — ح ي ث — ج ٢ ص ٤٤٥ س ١١) «حيث ظرف بهم

من الامكنة» اطلع بتنوين (حيث) والصواب بناؤها لأن كلام المصنف عنها صريح في
إرادته المبنيّة لا المعربة في لغة بنى فقمس التي تكلم عليها بعد ذلك .

(وفي مادة — ل و ث — ج ٣ آخر ص ٧) «وقال الورى لم يُلِثْ لم

يُبطى» هكذا بغير نقط في (الورى) وكتب المصحح في الحاشية «كذا في الأصل بلا
نقط ولا شكل ويمكن أنه البورى نسبة إلى بور بضم الباء بلدة بفارس خرج منها مشاهير والله
أعلم» . قلنا الراجح أنه (التوزي) بفتح المشناة الفوقية والواو المشددة وبالزاي وهو

اسم كثير الورود في النقول اللغوية كما يعلم بالتبُّع وُراد به عبد الله بن محمد بن هرون الامام اللغوي أحد من قرأ على التجزئي والاصمعي وروى الكثير عن أبي عبيدة ونسبته الى توز بلدة بفارس يقال لها توز أيضا .

(وفي مادة — ح ر ج — ج ٣ ص ٥٩) روى لعنترة يصف ظليما

وقُلِّصَه

« يَتَّبِعْنَ قُلَّةَ رَأْسِهِ وَكَأَنَّهُ * حَرَجٌ عَلَى نَعَشٍ لَهْنٌ مُخَيِّمٌ »

وروى (مخيم) بالرفع على أنه نعت لخرج والصواب جرّه على أنه نعت لنعش وبه ضبط في مادة (ن ع ش — ج ٨ ص ٢٤٧) ومعناه المجهول عليه خيمة كما في شرح ابن النحاس على المعلقة . وللخرج معانٍ أوقفها لما هنا أنه خشب يشد بعضه الى بعض ويُجعل فوق نعش الميت . ولا يخفى أن قوافي القصيدة كلها مجرورة فلا داعي لتوهم اقواء لم ينص عليه أحد .^(١)

* (وفي مادة — س ب ج — ج ٣ ص ١١٨ س ١٧) « السَّبِيحَةُ القَمِيصُ »

فارسيّ معرّب ابن السكيت السَّبِيح والسَّبِيحَةُ البَقِيرُ . وروى (السَّبِيحَةُ) بالحاء المهملة والصواب بالجيم كما لا يخفى .

(وفي مادة — ع ر ج — ج ٣ ص ١٤٥) روى لابي المكعب الاسديّ

« أَفْكَانُ أَوَّلُ مَا أَتَيْتَ تَهَارَشْتَ * أَبْنَاءُ عُرْجٍ عَلَيْكَ عِنْدَ وَجَارٍ »

وجاء بعده « يعني أبناء الضباع وترك صرف عُرْج لانه جعله اسما للقبيلة . وأما ابن الاعرابي فقال لم يجز عرج وهو جمع لانه أراد التوحيد والعُرْجَةُ » الخ . وضبط (لم يجز) بفتح فضم مع تشديد الراء أى يجعله مضارعا لجرّ والكلام هنا في منع الصرف فكان الصواب أن يُضبط بضم فسكون مع تخفيف الراء من أجراه يُجْزِيه بمعنى صرفه وهو اصطلاح لهم يعبر به سيديويه في الكتاب وصاحب القاموس في بعض المواضع

(١) أورد علينا بعض الادباء أن ذلك يصح اذا جعل مخيم اسم مفعول وأما على جملة اسم فاعل فهو مرفوع نعت لخرج ولا يصح غيره ثم تقل نص صاحب اللسان في مادة (ن ع ش) على مجيء الروايتين في البيت أى كسر الياء وفتحها . ونقول ليس في عبارة صاحب اللسان وذكره للروايتين في (ن ع ش) ما يمين الرفع اذ لا مانع من أن يكون (مخيم) الواقع في الرواية الاخرى أى بصيغة اسم الفاعل نعتا لنعش أيضاً من خيم اللازم بمعنى دخل الخيمة والمراد عليه خرج قد خيم هو فيه . وانما حرصنا على رواية الجر لان في الرفع الاقواء وهو عيب لا يسكت عنه وقد راجعنا ما بأيدينا من شروح المعلقة وشرح الاعلم على ديوان عنترة فلم نجد أنراً لذكره .

قال الخفاجي في شفاء العليل^(١) في كلامه على (جهنم) «لم تُجَرَّ بمعنى لم تنصرف وهي عبارة سيويوه والمنصرف وغير المنصرف عبارة البصريين واصطلاح الكوفيين المُجَرَّى وغير المُجَرَّى» انتهى والمعنى عليه ظاهر من سياق العبارة إذ لا خلاف في أن لفظ (عرج) في البيت مجرور للاضافة وان كان جرّه بالفتحة . اللهم الا اذا حملناه على تساهل الكوفيين وبعض النحاة في التعبير عن ألقاب الاعراب فيكون المراد بالجرّ هنا الكسر غير أننا نرى ضبطه على ما ذكرناه أولى منعاً للالتباس .

(وفي مادة — ع ن ج — ج ٣ ص ١٥٤ س ٣) «والعَنْجُ أن يجذب

راكب البعير خِطَامَهُ قِبَلَ رَأْسِهِ حتى ربما لزم دِفْرَاهُ بقادمة الرجل» . ورؤى (دفره) بالذال المهملة والصواب بالمعجمة وهي العظم الشاخص خلف أُذُن البعير والمراد حتّى تحاذى أُذُن البعير قادمة الرجل من شدة الجذب .

✱ (وفي مادة — غ م ل ج — ج ٣ ص ١٦١) رؤى لابي نُخَيْلَة في

وصف نافقة تُعَدُّو في خرق واسع

«تُفَرِّقُهُ طَوْرًا بِشَدِّ دُرْجَتِهِ * ونارة بُغْرِقَهَا غَمَلَجَتُهُ»

هكذا بضبط (غَمَلَجَتُهُ) بفتح الجيم وضم الهاء والصواب ضمّ الجيم لرفعـه على الفاعليّة ليغرق واسكان هاء الوصل .

✱ (وفي مادة — ف ر ج — ج ٣ ص ١٦٦) رؤى لِلسَّيِّدِ

«قَعَدَتْ كَلَا الْفَرَجَيْنِ تَحْسَبُ أَنَّهُ * مَوْلى المخافة تخلفها وأمامها»

ورؤى (قعدت) بالقاف من القعود وهو شيء لم يروه أحد وانما الصواب (فَعَدَتْ) بالقاء والغين المعجمة من غدا يغدو أو بالمهملة من عدا يعدو وهما الروايتان المنصوص عليهما في شروح المعلقات وبالأولى ورد البيت في مادة (ولى — ج ٢٠ ص ٢٩١) الا أنه روى بنصب (خلفها وأمامها) مع أن القصيدة مرفوعة الروى فالصواب رفعهما قال الزوزنى خلفها وأمامها خبر مبتدأ محذوف تقديره هو خلفها وأمامها ويكون تفسير كَلَا الفرجين ويجوز أن يكون بدلا من كَلَا الفرجين

(١) شفاء العليل كتاب في المغرب والدخيل مشهور ورد اسمه في نسخة المطبوعة بالغين المعجمة وهو المشهور أيضاً على الالسنه ونقل عنه المحي نقولا في قصد السبيل فأورده بالهملة وكذلك فعل الشيخ مصطفى المدني في كتابه المغرب والدخيل ورأيناه أيضاً وارداً بها في عبارات بعض المؤلفين فلا يبعد أن يكون مؤلفه قصد تسميته بذلك فصحفه الناس .

وتقديره فعدت كلا الفرجين خلفها وأمامها تحسب أنه مولى المخافة .

(وفي مادة — ك ج ج — ج ٣ ص ١٧٥ س ١٩) « الكُجَّةُ بالضمِّ

والتشديد لُعْبَةٌ للصبيان قال ابن الاعرابي هو أن يأخذ الصبي خُرْفَةً فيدورها ويجعلها كأنها كُرَّةٌ ثم يتقارون بها » . وضُبط (كُرَّة) بتشديد الراء والصواب تخفيفها على وزن ثُبَّة بنص القاموس .

(وفي مادة — ن ض ج — ج ٣ ص ٢٠٢ س ٧) « ونَضِجَتِ الناقة

بولدها ونَضِجَتُهُ وهى مُنَضِّجٌ جاوزت الحَقَّ بشهر ونحوه ولم تُنَضِّجْ أى زادت على وقت الولادة » . ورُوى (الحَقَّ) بالجرِّ والصواب نصبه على المفعولية لجاوزت وهو ظاهر . ولا يبعد أن تكون اللفظة ضُبُطت في الاصل بضبطتين أى بفتح الحاء وكسرهما لأنَّ الحَقَّ اذا كان بالمعنى الوارد هنا جاز في أوله الضبطان كما فصله المؤلف وصاحب القاموس في موضعه فحوّل الناسخ الكسرة الى القاف ولم ينتبه لها المصحح .

» (وفي مادة — ب د ح — ج ٣ ص ٢٣٠ س ١٧) « والبَذْحُ من قولهم

بَذَحَ بهذا الامر أى باحَ به » والصواب (بهذا) بالذال المعجمة وهو ظاهر .

(وفي مادة — ذ ب ح — ج ٣ ص ٢٦٤ س ٦) « وتذابح القوم أى

ذبح بعضهم بعضاً يقال التَّمَادُحُ التَّدَابِحُ » . والصوابُ التذابحُ بالذال المعجمة لأنَّ الكلام في مادة الذبح ولا معنى هنا للتذابح بالمهملة .

» (وفي مادة — س ي ح — ج ٣ ص ٣٢٣ س ١٤) « وفي حديث علىّ

رضي الله عنه أولئك أُمَّةُ الهُدَى ليسوا بالمساييح ولا بالمذَّاييح البُذُرُ يعنى الذين يسيحوا في الارض بالنيمة » . وورد (يسيحوا) هكذا بحذف النون والصواب يسيحون باثباتها لتجرّد الفعل من الناصب والجازم . وسيأتى الكلام على حذف هذه النون مفصلاً في مادة (ط ل ق) .

» (وفي مادة — ق ر ح — ج ٣ ص ٣٩٦) رُوى لعبيد

« فَمَنْ بَنَجَوْتَهُ كُنْ بِعَفْوَتِهِ * وَالْمُسْتَكْنُ كُنْ بِمَشْيِ بَقَرٍ وَاحٍ »

وضُبط (عبيد) بضمَّ أوله أى بصيغة التصغير وبها ضُبط أيضاً في مادة (م ج س — ج ٨ ص ٩٨ س ١٣) وهو ابن الابصر المشهور والبيت من قصيدة

له يصف بها السحاب أولها (هبت تلوم وليست ساعة اللأحي) والصواب فيه عبيد بفتح فكسر كما نص عليه الامام ابن خلكان في آخر ترجمة ابن دريد والحافظ شمس الدين الذهبي في كتاب المشتهيه في أسماء الرجال والبغدادى في خزانته (ج ا ص ٣٢٣) . (وفي مادة ج ر ض ج ٨ ص ٣٩٩ س ١٤) « أول من قاله عبيد ابن البرص » أى المثل المشهور (حال العجريض دون القريض) فضبط بضم فكسر وهو ضبط عجيب والصواب ما ذكرنا .

ومما يستأنس به فى ضبطه قول أبى تمام من قصيدة

لما أظلتنى غمامك أصبحت * تلك الشهود على وهى شهودى

من بعد أن ظنوا بان سيكون لى * يوم يغيهم كيوم عبيد

قال الصولى فى شرحه على الديوان يعنى عبيد بن البرص الأسدى لقي النعمان فى يوم يؤسه الذى كان لا يلقاه فيه أحد الا قتله فقتله وكان بلغه أنه هجاه .

وقال التبريزى فى شرحه هو عبيد بن البرص الشاعر قتله عمرو ابن هند .

وقول أبى الغلاء المعرى فى لزوم مالا يلزم

يود الفتى أن الحياة بسيطة وأن شقاء العيش ليس يبيد

كذلك نعام الفقر يخشى من الردى وقواته مروءة بالقاء وهبيد

وقد بخطى الراى امرؤ وهو حازم كما اختل فى نظم القريض عبيد

أراد عبيد بن البرص فى قوله (أفقر من أهله ملحوب) فإنه أخل بوزن أبيات منها . فيعلم مما تقدم أن مراد الشاعر بن عبيد بن البرص واذا تأملت قوافى القصيدتين وجدت حركة الحذف فيهما مجانسة للرديف والسناد مما يتجنبه المولدون ويستبعد من مثل أبى تمام فضلاً عن التزم فى شعره مالا يلزم .

ومما يستأنس به أيضاً قول أبى سعيد الرستمي من قصيدة فى وصف شعره

قوافى اذا مارأها المشوق هززن لها الغانيات القدودا

كسوت عبيداً ثياب العبيد وأضحى لبيد لديها يليدا

« (وفي مادة — أرخ — ج ٣ ص ٤٨٢ س ٤) فى تفسير بيتين « قال العفر

ولد الوعل والأرغ ولد البقرة ويخر مس أى بسكت اولاً طوم الضمائم بين

شفتيه » . والصواب (والأطوم) بتقديم واو العطف على الالف وهو ظاهر .

« (وفي مادة — زلخ — ج ٣ ص ٤٩٨ س ١٤) « وسئل أبو الدقيش

عن تفسير هذا البيت بعينه فقال الزلخ أقصى غاية المَعَالِي لَزْلَخُ غَلَوَهُ سَمَهُم »
والصواب (والزلخ) .

« (وفي مادة — ج د د — ج ٤ آخر ص ٧٨) « وبه سمت المدينة التي

عند مكة جُدَّة » والصواب (سُمِّيَتْ) وهو ظاهر . نعم يصحَّ (سُمِت) إن جعلناه من سُمِيَ مجهول سَمَاهُ يَسْمُوهُ بمعنى سَمَاهُ ثم أجريناه على لغة طيِّسٍ بأن تفتح عينه ليصير (سَمَا) لا نهم يكرهون محيىء الياء المتحركة بعد كسرة فيفتحون ما قبلها لتقلب ألفاً فيقولون في مثل رَضِيَ مَبْنِيًّا للمعلوم رضا وفي رَضِيَ المجهول رَضَا قال شاعر منهم

نستوقد النبل بالخصيض ونصطاد نُفوساً بُنْتُ على الكرم

أراد بُنِيَتْ . إلا أن كل هذا تكلف ظاهر لاداعي له وما يجوز لطيِّسٍ أو لغيرهم لا يجوز التعبير به في كتب اللغة ولكن يؤتى به لبيانه وشرحه لأنها انما وضعت لتوضيح المشكل وتفسير المستغلق لا للإغراب باللفات .

« (وفي مادة — ج ع د — ج ٤ ص ٩٥) روى قول الراجز

« قد تيممتي طفلة أملود * بفاحم زَيْنَهُ التَّجْنِيد »

وضبط (طفلة) بكسر الطاء والصواب فتحها لأن المراد هنا المرأة الرخصة الناعمة لآلتي في سنن الطُّفُولَةِ . (١)

« (وفي مادة — ج ود — ج ٤ ص ١١١) روى للفرزدق

« قوم أبوه أبو العاصي أجادهم * قرم نجيب جدات منا حبيب »

(١) أورد علينا بعض الادباء أن « الطفلة بالكسر تطلق على الاتي الى البلوغ كما في المصباح ولا مانع من تعشقها قبيل البلوغ فلا وجه لعد الكسر خطأ » . وتقول نعم لا مانع من ذلك ولكن لا يخفى ما فيه من التكلف والبعد عن مراي الشعراء في التغزل اللهم الا اذا كان هناك ما يدل على أن القائل كان يتشوق طفلة صغيرة لهج بها في شعره . وبعد فلا نخال هذه الكسرة الا خطأ من الناسخ جرى فيه على ماجري عليه في مادة (ع ط ر — ص ٢٥٩) في قول الشاعر
علق خوداً طفلة معطاره اياك أعني فاسمي بإجاره

فانه ضبطها أيضاً بكسر الطاء وهو ظاهر البطلان لانهم فسروا الخود بالفتاة الشابة وقد جاء في المصباح أن الشباب سن قبل الكهولة .

وضُبط (لجدات) بفتح التاء كأنهم توهّموه ممنوعاً من الصرف والصواب كسرهما مع التنوين .

(وفي مادة — س أ د — ج ٤ ص ١٨٤) رُوى لبعضهم

« لَمْ تَلَقْ حَيْلٌ قَبْلَهَا مَالَقِيَّتٌ * مِنْ غِبِّ هَاجِرَةٍ وَسِيرِ مُسْنَدٍ »

وضُبط (لقيت) بثلاث فتحات ثم جاء بعده « أَرَادَ لَقِيَّتَ وَهِيَ لُغَةٌ طَبِيعٌ » . قلنا المراد بلغة طبيء أنهم يقولون في مثل لَقِيَّتْ يَلْقَاهُ لَقَاهُ يَلْقَاهُ كَمَا تَقْدَمُ الْكَلَامُ عَلَيْهَا قَبْلَ هَذَا لِأَنَّهُمْ يَنْطَقُونَ بِالْفِعْلِ عَلَى مَارُئِمَ بِهِ فِي الْبَيْتِ . وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْفِعْلَ النَاقِصَ إِذَا كَانَ بِالْأَلِفِ وَاتَّصَلَتْ بِهِ نَاءُ التَّأْنِيثِ سَقَطَتْ أَلْفُهُ فَيَقَالُ فِي مِثْلِ رَمَى وَغَزَا رَمَتْ وَغَزَتْ فَالصَّوَابُ فِي الْبَيْتِ (مَا قَدَّ لَقِيَتْ) كَمَا رُويَ فِي مَادَّةِ (ل ق ي — ج ٢٠ ص ١٢٠) وَبِهِ يَسْتَقِيمُ الْوِزْنُ .

(وفي مادة — س ن د — ج ٤ ص ٢٠٥ س ١٨) « وَالسَّنْدُ مُثَقَّلٌ »

سنود القوم في الجبل وفي حديث أَحَدُ رَأَيْتُ النِّسَاءَ يُسَنِّدْنَ فِي الْجَبَلِ أَيْ يُصَوِّدْنَ وَيُرَوِّى بِالشَّيْنِ الْمَعْجَمَةِ وَسَنَدَ كَرِهَ . وَالْمُرَادُ بِالْمُثَقَّلِ الْمَشْدُودُ كَمَا لَا يَخْفَى وَلَيْسَ فِي لَفْظِ (السَّنْدِ) حَرْفُ مَشْدُودٍ إِلَّا السَّيْنُ وَهِيَ لَا تَكُونُ إِلَّا مُشْدُودَةً مَتَى سَبَقَتْهَا أَدَاةُ التَّعْرِيفِ لِأَنَّهَا مِنَ الْحُرُوفِ الشَّمْسِيَّةِ وَحُكْمُهَا مَعْلُومٌ وَلَا نَرَى أَحَدًا يُعْنَى بِالنَّصِّ عَلَى مِثْلِهَا بَلْ أُخْرِجُ أَنَّ يَكُونُ النَّصُّ هُنَا مَدْعَاةً لِلْاضْطِرَابِ فِي ضَبْطِ الْكَلِمَةِ إِذْ قَدْ يَتَبَادَرُ أَنَّ التَّشْدِيدَ فِي غَيْرِ هَذَا الْحَرْفِ فَيَقَعُ الْأَشْكَالُ . وَمِثْلُ هَذَا وَإِنْ كَانَ خَارِجًا عَمَّا نَتَعَرَّضُ لَهُ وَلَيْسَ مَقْصُودًا بِالذَّاتِ مِنْ ذِكْرِهِ هُنَا إِلَّا أَنَّهُ شَيْءٌ عَرَضَ فَقُلْنَا فِيهِ بِمَا ظَهَرَ لَنَا . وَلَا نَدْرِي عَمَّنْ نَقَلَ الْمُؤَلَّفَ هَذِهِ الْجُمْلَةَ أَمَّا الْحَدِيثُ وَمَا بَعْدَهُ فَنَقُولُ مِنْ نِهَايَةِ ابْنِ الْأَثِيرِ وَالتَّبَادُرِ مِنْ قَوْلِهِ « وَيُرَوِّى بِالشَّيْنِ الْمَعْجَمَةِ وَسَنَدَ كَرِهَ » أَنَّهُ مَذْكُورٌ فِي (ش ن د) مَعَ أَنَّ هَذِهِ الْمَادَّةَ لَا وُجُودَ لَهَا فِي السِّكَاكِينِ وَلَا فِي كُتُبِ اللُّغَةِ الَّتِي بَأَيْدِينَا وَلَكِنْ الَّذِي ذَكَرَهُ الْأَمَامُ السَّيُوطِيُّ فِي مُخْتَصَرِ النِّهَايَةِ عِنْدَ الْكَلَامِ عَلَى (سَنَدِ) أَنَّ الرِّوَايَةَ الْآخَرَى فِي الْحَدِيثِ (يَشْتَدُّ) أَيْ مِنَ الشَّدِّ بِمَعْنَى الْإِسْرَاعِ فِي الْمَشْيِ . وَبِمَرَاةٍ بَابِ الشَّيْنِ مِنَ النِّهَايَةِ وَجَدْنَا فِيهِ مَا نَصَّبَهُ .

« فِي حَدِيثِ أَحَدٍ حَتَّى رَأَيْتُ النِّسَاءَ يَشْتَدُّنَ فِي الْجَبَلِ أَيْ يَبْعُدُونَ هَكَذَا

جَاءَتْ اللَّفْظَةُ فِي كِتَابِ الْحُمَيْدِيِّ . وَالَّذِي جَاءَ فِي كِتَابِ الْبُخَارِيِّ يَشْتَدُّنَ هَكَذَا

جاء بدال واحدة والذي جاء في غيرهما يَسْتَدْن بالنون أي بُصَمَدْن فيه فان صَحَّت الكلمة على ما في البخاري وكثير ما يحىء أمثالها في كتب الحديث وهو قبيح في العربية لأنّ الادغام إنما جاز في الحرف المضعف لما سَكَنَ الأوّل وتحرك الثاني فاما مع جماعة النساء فانّ التضعيف يظهر لأنّ ما قبل نون النساء لا يكون الا ساكنا فيلتقي ساكنان فيحرك الأوّل وينفكّ الادغام فتقول يَسْتَدْن فيمكن تحريكه على لغة بعض العرب من بكر بن وائل يقولون رَدَّتْ وَرَدَّتْ وَرَدَّنْ (١) يريدون رَدَّتْ وَرَدَّتْ وَرَدَّنْ قال الخليل كأنهم قد روا الادغام قبل دخول التاء والنون فيكون لفظ الحديث يَسْتَدْن « انتهى .

وقد نقل صاحب اللسان هذه العبارة بنصّها في مادّة (ش دد — ج ٤ ص ٢٢٠) إلا أنّ ضبط بعض الكلمات وقع مخالفا لما فيها فضبّطوا (يَسْتَدْن) في الموضعين هكذا باسكان الدال المخففة كما ضبطوا (رَدَّتْ) وما بعده بالاسكان والتخفيف أيضاً والكلام في ذلك هو المقصود من كلّ ما تقدّم فنقول .

المفهوم من عبارة ابن الاثير أنّ الدال في كلّ ذلك مشدّدة مفتوحة بدليل تصريحه بقبحه في العربية لاجتماع الادغام مع ضمير الرفع المتحرك الى آخر ما ذكره ولو كانت الدال ساكنة مخففة كما ضبطت في اللسان لسكان الفعل على يابه مع الضمير ولم يكن هناك وجه للاستقباح . وكان المصحح اغترّ بقوله « يستدن هكذا جاء بدال واحدة » فظنّه نصّاً على حذف إحدى الدالين ولم يظن لما جاء بعده في العبارة فوقع في هذا الضبط . وبعضد ما ذكرنا قول الامام ابن مالك في التسهيل « والادغام قبل الضمير لغة (٢) » وقول أبي حيّان في شرحه « قوله لغة هي لغة ناس من بكر بن وائل يقولون رَدَّنْ وَمَرَّنْ وَرَدَّتْ وهذه لغة ضعيفة كأنهم قد روا الادغام قبل دخول النون والتاء فاقبوا اللفظ على حاله عند ما دخلنا . وحكى بعض الكوفيين في هذا رَدَّنْ يزيد نونا ساكنة قبل نون الاناث ويدغم فيها لأنّ نون الاناث لا يكون ما قبلها الا ساكنا وكأنّه حافظ على بقاء الادغام فزاد هذه النون » انتهى . وقال الدماميني « وبعضهم يزيد ألفاً فيقول رَدَّاتٌ وهو في غاية الشذوذ » انتهى أي زيادة الالف قبل تاء الضمير كما في شرح التسهيل لعليّ باشا . وقد تكلم سيبويه على هذه اللغة في باب اختلاف العرب في تحريك الآخر الخ من الكتاب (ج ٢ ص ١٦٠ من النسخة المطبوعة ببولاق) .

(١) ضبطت هذه الكلمة في كتاب النهاية المطبوع بمصر بضم أولها وهو تحريف ظاهر .

(٢) في بعض نسخ التسهيل لنية .

❖ (وفي مادة — ص ي د — ج ٤ ص ٢٤٩ س ٨) « وقد يقع الصَّيْدُ

على الصَّيْدِ نفسه تسميةً بالمصدر كقوله تعالى لا تقتلوا الصَّيْدَ وأنتم حرُّمٌ » . وضُبِطَ (الصَّيْد) بكسر أوْلِهِ والصَّوَابِ فتحه لأنَّ مصدر صَاد مفتوح الأوْل قياساً وحسبك استشهاده بالآية الكريمة وهو فيها مفتوح .

❖ (وفي مادة — ط ر د — ج ٤ ص ٢٥٨) « والطَّرِيْدَةُ لُغْبَةٌ

الصَّيْبِيَانِ صَبِيَانٍ الْأَعْرَابِ يقال لها الْمَأْسَةُ وَالْمَسَةُ وليست بثبت وقال الطَّرْمَاحُ يصف جوارى أدركن فترفعن عن آعِب الصغار والأحداث

قَضَت من عِنَاقٍ والطَّرِيْدَةُ حَاجَةٌ فُهِنَّ إلى لَهْوِ الحديث خُضُوعٌ » ورُوى (عِنَاق) بالنون والقاف والصَّوَابِ (عَيَاف) بفتح أوْلِهِ وبالمثناة التحتيّة والفاء وهي لُغْبَةٌ أُخْرَى للصَّيْبِيَانِ قال عنها صاحب القاموس « والعَيَاف كسحاب والطريدة لُغْبَتَانِ لهُم أو الْعَيَاف لعبة الغُمَيْصَاءِ » . وقال المصنف في (ع ي ف — ج ١١ ص ١٦٨) « عَيَاف والطريدة لعبتان لصبيان الأعراب وقد ذكر الطَّرْمَاحُ جوارى شَبَّينَ عن هذه اللَّعْبِ فقال قَضَت من عَيَاف والطريدة » الخ وحسبنا به دليلاً على ما ذكرنا . والذي في مادة (ط ر د) من شرح القاموس (عِيَان) بالمثناة التحتيّة والنون ولم يجر مصتححه هنا على عادته في متابعة ما في اللسان بل تنبّه للخطأ في كليهما فكتب على الحاشية ما نصّه « قوله عِيَان كذا بالنسخ وفي اللسان عِنَاق وهما تصحيف والصَّوَابِ عَيَاف كما في التكملة » ثم نقل عبارة القاموس .

❖ (وفي مادة — ع ب د — ج ٤ ص ٢٦٦ س ١٧) ضُبِطَ (عَدِيَّ بن

زيد العبَّادِيّ) بفتح العين وتشديد الباء والصَّوَابِ (العبَّادِيّ) بكسر أوْلِهِ وتخفيف الباء . والعجب من الوقوع في هذا الخطأ بعد أن مرَّ على المصحح في (ص ٢٦٢) من هذه المادّة « والعبَّاد قوم من قبائل شتّى من بطون العرب اجتمعوا على النصرانيّة فأنفوا أن يتسموا بالعبيد وقالوا نحن العبَّاد والنسب إليه عبَّادِيّ كما نصاريّ » إلى أن قال « ومنه عدِيّ بن زيد العبَّادِيّ بكسر العين » . قلنا وبؤد ما ذكره المصنف ما جاء في كتاب الاشتقاق لابن دُرَيْدٍ . وقد ضبطوه في مادة (ح ج ل — ج ١٣ ص ١٥٣) كما ذكرنا بالكسر والتخفيف ولكنّه جاء في مادّة (خ ن ق) من القاموس مضبوطاً بالقلم بالضبط الأوْل وكأنهم اعتمدوا في فتح العين على نصّ الجوهريّ في

الصحيح وهو شيء خطأه فيه الصاغاني وابن خلدكان والمصنف نقلا عن ابن برّي وصاحب القاموس وشارحه والبغدادى في خزانته (ج ٢ ص ٣٧٠) ولم يستطع صاحب الوشاح الانتصار له الا بقوله «أما العباد بمعنى القبائل فذكره صاحب الضياء بالكسر وذكره الجوهري بالفتح نصّا وعند ابن فارس بالفتح شكلا» ورأيت على هذه المادة من الصحيح في نسخة عندي عتيقة مقروءة كان معتمد شارح القاموس عليها في شرحه كما أثبتته في آخرها بخطه مانصه «حاشية بخط أبى زكرياء المعروف المحفوظ عباد بكسر العين والنسبة عبادى» انتهى . أما تشديد الباء فلا معتمد لهم فيه فيما رأينا .

✽ (وفي مادة — ع ق د — ج ٤ أول ص ٢٩٠) روى الجري

«تبوّل على القتاد بنات تيم مع العقد النواج في الديار» وضبط (تيم) بكسر أوله والصواب فتحه لأنه إما أن يكون مسمى بالصفة المشبهة أى بالتيم بمعنى العبد أو بمصدر تامه الحُبُّ تيمًا وكلاهما مفتوح الأول^(١)

✽ (وفي مادة — ع ن ج د — ج ٤ ص ٣٠٤) روى قول الشاعر

«غدا كالعنّس في خذلة رؤوس العظاري كالعُنجد» وروى (خذلة) بالحاء المعجمة والدال المهملة وتاء التانيث آخره وهو خطأ مفسد لمعنى البيت والصواب (خذله) بمهملة فعجمة مضافا الى ضمير الغائب كما روى في مادة (ع ظ ر — ج ٦ أول ص ٢٦٠) . ومعنى الخذل بضم أوله وفتح حة حُجزة الإزار والقميص والعنّس الذئب والعظاري ذكور الجراد والعُنجد بضم العين والجيم الزبيب .

✽ (وفي مادة — ف س د — ج ٤ أول ص ٣٣٣) «فسد الشيء اذا

أبّاره وقال ابن جندب

(١) أورد علينا بعض الادباء ان الفتح لا يتعين وان كان تعليله ظاهرا لما تقرر من ان الاعلام لا تمل . ونقول نعم لا تمل ان كان الضبط عن نص لا عن قلم الناسخ كما هنا . وما ورد من التيم في العرب مروى بفتح أوله ومعلل بما عللناه به وقد راجعنا ما بأيدينا من كتب اللغة ومشتبه الاسماء فلم نجد فيها أثرا للمكسور الاول ولم نرهم خالفوا الا في التيم وهم بطن من غافق فنصوا على ضبطه بالتحريك ولا كلام فيه هنا .

وقلت لهم قد أدركتكم كَتَيْبَةً * مَفْسَدَةُ الْأَدْبَارِ مَالِمٌ تُخَفِّرُ »
ثم قال المصنّف في تفسيره « أَى إذا شَدَّتْ على قوم قَطَعَتْ أَدْبَارَهُمْ مَالِمٌ تُخَفِّرُ
الادبار أَى لم تمنع » . وضُبط (مَفْسَدَةُ) بفتح الميم والسين وهو ضبط عجيب والذي
يقتضيه ما قبل البيت وما بعده أن يكون بضمّ الاول وكسر السين لانه اسم فاعل من
فَسَدَ كما لا يخفى .

« (وفي مادة - ق د د - ج ٤ ص ٣٤٣) روى قول الشاعر

« كَسَبْتُ الْيَمَانِي قَدَّهُ لَمْ يُجَرِّدْ »

وروى (كَسَبْتُ) هكذا على أنه فعل ماضٍ مسند لضمير المتكلم والصواب
(كَسَبْتُ) على أن الكاف للتشبيه والسبب بالكسر الجلد المدبوغ وهو مضاف لليمانى
وضُبط (قَدَّهُ) بالنصب والصواب رفعه على أنه مبتدأ خبره لم يُجَرِّدْ . وصدر هذا العجز
وَحَدُّ كَفَرِ طَاسِ الشَّامِيِّ وَمِشْفَرٍ

والبيت لطرفة بن العبد يصف به ناقته فيقول ولها حَدُّ كالقرطاس في نقايته ولها
مشفر طويل كأنه من نعال السبب وذلك مما تُمدح به الابل .

* (وفي مادة - ق ص د - ج ٤ ص ٣٥٥) روى لبعضهم

« إذا بَرَكْتَ خَوْتُ عَلَى ثَفَنَاتِهَا * عَلَى قَصَبٍ مِثْلِ الْيَرَاعِ الْمُقَصِّدِ »

وضُبط (ثَفَنَاتِهَا) بفتح الفاء والصواب كسرهما جمع تَفْنَةٍ بكسر الفاء بنص القاموس
وهى من البعير الركبة وما مسَّ الارض من كَرَّ كَرْنِهِ وَسَعْدَانَانِهِ وَأَصُولُ أَخْذَاهُ . وقد
تكرر ضبط هذه اللفظة بالكسر كما ذكرنا في مادة (ث ف ن - ج ١٦) ومادة
(خ و ي - ج ١٨) .

« (وفي مادة - ق ي د - ج ٤ ص ٣٧٤) روى لامرئ القيس

« وقد أَغْدَى والطيرُ في وكناتها * بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الْأَوَابِدِ هَيْكَلِ »

وضُبط (قَيْدِ) بالتنوين والصواب حذفه للإضافة وإقامة الوزن .

« (وفي هذه المادة ص ٣٧٥ م ٢٠) ضُبط (اللَّثَاتِ) بفتح أوله

والصواب كسره وهو جمع لثَّة بالكسر لمغرز الاسنان وقد اشتهر على الالسننة فتح
أولها وهو خطأ ينبغي التنبيه له . وفي تصحيح التصحيح ونحرير التحريف للصفدى

ما يدلّ على أن هذا الخطأ كان شائعاً قبل الآن ومقرّونا به خطأ آخر وهو تشديد الثاء
فقد نقل عن تقويم اللسان لابن الجوزي وثقیف اللسان للصنعليّ ما نصه واللفظ
الأخير « ويقولون للحم الاسنان لثّة والصواب لثّة بتخفيف الثاء وكسر اللام » .

(وفي مادة — ل ه د — ج ٤ ص ٣٩٩) روى لطرفة

« بطيئاً عن الجليّ سريعاً إلى الخسنيّ * ذليلٌ بأجماع الرجال مُلهَدٌ »
رفع هذه الصفات كلها والصواب جرّها لانها صفات لمجرور ذكر في بيت قبله
وهو قوله :

ولا نجعليني كأمريء ليس همّه * كهمني ولا يسعني غنائيّ وشهديّ
ولا معنى للرفع على القطع لانه يؤدي الى رفع القافية وقوافي القصيدة بحرورة الا اذا
أتبعنا النعت الأخير بعد قطع ما تقدّمه ولا يخفى عدم جوازه على الصحيح . على أن
مثل هذا الاختلاف لو كان مروياً في البيت ماسكت عنه رواة المعلقات وشرّاحها وهم
يُعنون بالنصّ على ما هو أقرب منه وأوضح .

فان قيل لو جررنا على ما ذكرتم في كل بيت يروى قدّاً لاحتجنا فيه الى معرفة
الرواية أو الوقوف على ما قبله أو بعده وهو ما يكاد يكون مستحيلاً علينا في أغلب شواهد
اللسان وغيرها . قلنا إنّما نقول بذلك فيما عُرف وجهه أمامنا لم يعرف فلا حرج فيه متى
احتملته قواعد العريّة . وانك لو تتبعّت موادّ اللسان لرأيت من تدقيقهم في مثله
ما يقضى بالعجب وبحكم لك بما ذهبنا اليه فنه ما روى لأبي ذؤيب في مادة (ك و ر —
ج ٦ ص ٤٧١)

ولا مشبّ من الثيران أفرده عن كوزره كثرة الإغراء والطرد
فانه يصحّ فيه جرّ الطرد عطفاً على الإغراء ورفع عطفاً على كثرة ولكن المصنّف
نقل عن ابن بري^(١) أنه خطأ من رواه بالجرّ لان أوّل القصيدة
تالله يبقى على الايام مُبتَقِلٌ جَوْنُ السَّراةِ رِباعٌ سِنَّهُ غَرْدُ
وهوعين ما فعلناه في بيت طرفة . ومنه ما روى في مادة (ش خ م — ج ١٥ ص ٢١٢)

(١) ما ينقله المصنّف عن ابن رى ردا على الصحاح للجوهري فن حاشيته المسماة التنبيه
والافصاح عما وقع في كتاب الصحاح وصل فيها الى مادة (و ق ش) فقط ومات قبل انتمائها
فأتمها الشيخ عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن الانصاري البسطي ولكن المصنّف يسند لابن بري
كل ما ينقله عن هذا الحاشية سواء كان من الاصل أو من التتمة كما سيمر بك فاعرفه فاني لم أجد
أحدًا تنبه له . وفي نسخ كشف الظنون ان اسم الحاشية التنبيه والايضاح .

وَلَيْتَهُ قَدْ تَلَيْتَتْ مُشَخَّمَةً

برفع لثة وقول المصنف نقلاً عن ابن برّيّ إنّ الصواب إنشاده ولثة بالنصب لأن قبله (لما رأيت أُنْيَابَهُ مُثَلَّمَةً) ومثله ما روى في مادة (غ وق) — ج ١٢ ص ١٦٩ للقلّاح بن حزن

مُعَاوِدٌ لِلْجُوعِ وَالْإِمْلَاقِ يَغْضَبُ إِنْ قَالَ الْغَرَابُ غَاقِ

أُبْعِدَ كَنَّْ اللَّهِ مِنْ نِيَاقِ

برفع (معاود) وقول المصنف نقلاً عن ابن برّيّ إنّ صواب إنشاده معاوداً للجوع لأن قبله

أَفَقَدْ هَدَاكَ اللَّهُ مِنْ خَنَاقِ وَصَعْدَةُ الْعَامِلِ لِلرُّسْتَاقِ

أُقْبِلَ مِنْ يَتْرِبَ فِي الرِّفَاقِ مُعَاوِدٌ لِلْجُوعِ وَالْإِمْلَاقِ

وبشبهه في تدقيقهم ما روى للفرزدق في مادة (م ض ح — ج ٣ ص ٤٣٦) وأمضحت عِرضي في الغلاة وشنتني وأوقدت لي ناراً بكلّ مكان وقول المصنف نقلاً عن ابن برّيّ أيضاً إنّ صواب إنشاده وأمضحت بكسر التاء لأنه يخاطب النّوّار امرأته وقبله

وَلَوْ سُئِلْتُ عَنِّي النُّوَارُ وَرَهْطُهَا إِذَا لَمْ نُوَارِ النَّاجِذَ الشَّفَتَانِ

لَعَمْرِي لَقَدْ رَقَّقْتَنِي قَبْلَ رِقَّتِي وَأَشْعَلْتَ فِي الشَّيْبِ قَبْلَ أَوَانِ

ومثله ما روى للسنبل الأَخِيلِيَّةُ في مادة (ق ب ل) — ج ١٤ ص ٥٨

وَلَمَّا أَنْ رَأَيْتُ الْخَيْلَ قُبْلًا تُبَارِي بِالْخُدُودِ شَبَا الْعَوَالِي

بضم التاء من رأيت وقول ابن برّيّ إنّ الصواب فتحها لأنها قالت له في فائض بن أبي عقيل وكان قد فرّ عن توبة يوم قتل وبعده

تَسِيَتْ وَصَالَهُ وَصَدَّتْ عَنْهُ كَمَا صَدَّ الْأَزْبُ عَنْ الظِّلَالِ

بل قد رأيناهم لا يسكتون عمّا في أوله الفاء أو الواو وإن وقعت إحداهما موضع الأخرى

كما فعلوا في مادة (ض ل ل ج ١٣ ص ٤٢٠) بقول الأسود بن يَغْفَرُ

وَقَبْلَى مَاتَ الْخَالِدَانِ كَلَامَهُمَا عَمِيدُ بَنِي جَعْفَرٍ وَابْنُ الْمُضَلَّلِ

فقد نقل المصنف عن ابن برّيّ أنّ صواب إنشاده بالفاء لأن قبله

فَإِنْ يَكُ يَوْمِي قَدْ دَنَا وَإِخَالُهُ كَوَارِدَةٍ يَوْمًا إِلَى ظَنَمٍ مَنَهَلِ

ومثله في وقوع الواو مكان أو ما روى في مادة (ح ز ب — ج ١ ص ٣٠٠) لامية ابن أبي عائد الهذلي

أَوْ أَصْحَمَ حَامٍ جَرَامِزَهُ حَزَائِيَّةٌ حَيْدَى بِالذِّحَالِ
 فقد رواه الجوهري في صحاحه (وأصحهم حَامٍ جَرَامِزَهُ) ونقل المؤلف عن ابن بري
 أن صوابه (أَوْ أَصْحَمَ) لأنه معطوف على جَمَزَى في بيت قبله وهو
 كَانِي وَرَحَلِي إِذَا زُعْتُهَا عَلَى جَمَزَى جَزَىءٌ بِالرَّيِّ مَالٍ
 وهو كثير في الكتاب نجزي عنه بما ذكرنا .

(تمة) وقعت في مسائل أبي عبدالله محمد بن محمد بن اسماعيل الأندلسي المعروف بالراعي
 المسماة بالأجوبة المرضية عن الأسئلة النحوية على فائدة مستطرفة في قطع النعت تعضد
 ما ذكرنا من امتناع الاتباع بعد القطع فاحببت إيرادها برمتها استجماما لنفس المطالع بما
 فيها من مستملح القول قال

« المسألة السادسة والعشرون سأل بعض الفضلاء لِمَ جاز في باب النعت القطع
 بعد الاتباع ولم يحز الاتباع بعد القطع . والجواب أن قطع النعوت أبلغ في المدح والذم
 أو البيان أو نحوها من الإتيان اعتباراً بتشكثير الجمل ولا سيما القطع إلى الرفع فإن الجمل
 الاسمي لها شرف على غيرها ولولا ذلك ما ارتكبوا فيه الخروج من خفض إلى رفع
 ونحوه وذلك نحو قولهم مررت بزيد الفاضل الكريم بخفض الفاضل ورفع الكريم
 وهذا غاية في بُعد الحركتين . والإتيان بعد القطع يلزم منه الرجوع عن قصد الكمال إلى
 النقص وأبضا فإن العرب إذا انصرفت عن الشيء لانتحب العودة إليه .

قال شيخ شيوخنا الأستاذ أبو عبدالله محمد بن الفخار الشهير بالبيري^(١) الغرناطي
 في شرحه على الجمل المانع من الإتيان بعد القطع ما صرح به الشاعر في قوله

إذا انصرفت نفسي عن الشيء لم تنكد إليه بوجه آخر الدهر ترجع
 فكان من طباع العرب وعلو هممتها إذا انصرفت عن الشيء لم تعد إليه فجعلوا لذلك
 ألفاظهم جارية على حد معانيهم .

وقال أحد نحاة قُرْطبة وأدبائها المانع من ذلك ما يلزم عليه من تسفل بعد تصعد
 وقصور بعد كمال . بيان ذلك أن القطع أبلغ في المعنى المراد من الإتيان ولولا ذلك المعنى

(١) البيري هكذا في عدة نسخ من مسائل الراعي وهو كذلك في نسخة الاحاطة المطبوعة بمصر
 (ج ١ ص ٣١٣) في ترجمة حبيب بن محمد والذي بها « الأستاذ امام الجماعة وسيبويه الصناعة أبو عبد
 الله بن الفخار المعروف بالبيري » ونعت في ترجمة الشاطبي الملحق بكتاب الموافقات طبع تونس
 باللبيري وكلاهما صحيح على ما يؤخذ من القاموس وشرحه في الكلام على (البيرة) أي في فصل
 اللام من باب الراء .

ماذهب به ذلك المذهب البعيد وهذا بين إن شاء الله تعالى .

(حكاية لطيفة) تتعلق بمانحن فيه كنت قاعدا بمسجد قيسارية غرناطة أدامها الله للإسلام وعمرة بذكره انتظر شيخنا أبا الحسن علي بن محمد بن سمعت (١) الأندلسي الغرناطي رحمه الله تعالى مع جماعة من فضلاء طلبته وصدورهم وكنت على ما أنا عليه الآن أصغرهم سنا وأقلهم علما وإذا برجل قد دخل علينا فيه فسأل عن مسألة فقهية نصها أن اماما صلى بجماعة جزءا من الصلاة فغلب عليه الحدث فخرج ولم يستخلف لهم من يتم بهم الصلاة فصلّى كلّ منهم جزءا منفردا ثم إنهم بعد ذلك استخلفوا من أتمّ بهم باقي تلك الصلاة فهل تكون صلاة هؤلاء صحيحة أم باطلة وتلزمهم الاعداء . فلم يكن عند أحد من الحاضرين في المسألة ثقّل فسكتوا عن جوابه فقلت لهم أنا أجابه فيها بمسألة نحوية فلما سمعوا كلامي ضحكوا وظنّوه مزحا مني وقالوا هات الجواب النحوي في المسألة الفقهية فقلت لهم الذي يظهر لي أن صلاة هؤلاء باطلة لانهم أتبعوا بعد أن قطعوا والإتياع بعد القطع ممتنع عند النحاة فصلاة هؤلاء فاسدة تجب إعادتها . فاستظرفها مني جميع من حضر لصغر سني وأخبروا شيخنا المذكور فأعجب بها غاية وكان رحمه الله تعالى يفرح لطلبته اذا صدر منهم ما يوجب تعظيمهم ولم يرددها . ثم طلبنا نصا فيها على مذهب مالك رحمه الله تعالى فلم نقف عليه ولو ألقيناه كان أتمّ في الحسن . وقد يقال بفسادها من قول الشاعر المتقدم فيكون الجواب عنها نحويا وشعريا . والبيت المذكور من قصيدة تروى عينية وتروى لامية ومما أحفظه منها

وكنْتُ اذا ما صاحِب رام خلّتي وبدّل سوءا بالذي كنت أفعل
قلبت له ظهر الميْحَن ولم أدُم على ذاك الا ربّما أنحوّل
اذا انصرفت نفسي عن الشئ لم تكد عليه بوجه آخر الدهر تُسقبل

انتهى كلامه بنصه .

(١) ترجمه الشيخ احمد بابا في نيل الابتهاج ولم يذكر وقاته ورسم (سمعت) بالتاء المبسوطة كما هنا في النسخة المطبوعة بفاس وضبط فيها بالقلم بفتح السين وسكون العين ورسم بعقد التاء في نسخة هذا الكتاب المطبوعة بمصر بمطبعة السعادة سنة ١٣٢٩ - ١٣٣٠ حتى في ترجمته الا في موضع واحد (ص ٣١٣) فانه رسم فيه بالتاء المبسوطة . وقد نقل هذه الحكاية الشيخ احمد بن محمد المدني في رسالة له اسمها صلة الكلمة بأعارب البسملة وهي عندنا مخطوطة ورسم فيها (ابن سمعت) بالمبسوطة ولم أقف فيه على نص .

وللنحاة طرائف في أمثال هذه الفتوى أذكر منها ما رواه أبو مسلم في مجلسه عن أبي عمر
البحراني أنه كان يقول أنا منذ ثلاثون سنة أفق الناس في الفقه من كتاب سيبويه فسئل
مرة وفي مجلسه جماعة من الفقهاء عن رجل سها في الصلاة فسجد سجدة السهو فسها
فقال لا شيء عليه فقيل له من أين أخذت ذلك قال من باب الترخيم لأن المرخم لا يرخم .
وفيها أيضا أن الفراء سئل هذه المسألة فقال لا شيء عليه لأن الاسم إذا صغر
لا يصغر مرة أخرى .

« (وفي مادة — هـ د — ج ٤ ص ٤٤٣) روى لابي ذؤيب

« يقولوا قد رأينا خير طرف بزقيه لا يهد ولا يخيب »

وروى (بزقيه) هكذا بالهاء وبغير ضبط وكتب المصحح بالحاشية « قوله بزقيه كذا
بالاصل وهو غير مستقيم فحرر » . قلت أعاد المصنف هذا البيت في مادة (زق و
ج ١٩) شاهدا على أن (زقية) اسم موضع ولم ينص على ضبط فيها بل ضبطت بالقلم
فقط بفتح فسكون وهو موافق لما نص عليه البكري في معجم ما استعجم ألا أنه حكى
اختلافا بين الرواة في هذه اللفظة فقال في الكلام على (زنية) اختلف الرواة في بيت
أبي ذؤيب

إذا نزلت سراة بني عدي فسئلهم كيف مامعهم حبيب

يقولوا قد وجدنا خير طرف برقية لا يهد ولا يخيب

فرواه أبو علي برقية بالقاف ورواه السكوني برنية بالنون ورواه النجاشي بزقية
بالزاي والقاف ورواه ثعلب برقية بالراء المهملة والقاف والباء المعجمة بواحدة انتهى
كلامه وذكره لا يخلو من فائدة .

« (وفي مادة — ب ص ر — ج ٥ ص ١٣٢) روى لتوبة

« وأشرف بالغور اليفاع لعلني أرى نار كيلي أو يراني بصيرها »

وروى (بالغور) بفتح الغين المعجمة وهو خطأ لأن معناه المنخفض من الأرض ومعنى
اليفاع المرتفع منها والشي لا يكون منخفضا مرتفعا في آن كما أن الإشراف لا يكون إلا
من المكان المرتفع فالصواب (بالغور) بضم القاف جمع قارة للجبل الصغير وبه
روى البيت في موضعين من أمالي القالي (ج ١ ص ٨٨ و ص ١٣١) من النسخة
المطبوعة ببولاق .

« (وفي مادة — ب ك ر — ج ٥ ص ١٤٥) رُوى لابي ذؤيب الهذلي

« وَإِنْ حَدِيثًا مِنْكَ لَوْ تَبَذُّ لَيْنَهُ جَنَى النَّحْلِ فِي أَلْبَانِ عُوْدٍ مَطَافِلِ

مطافيل أبكار حديث يتاجها تُشابُّ بما آء مثل ما آء المفاصل »

ورُوى (عود) بالذال المهملة والصواب بالذال المعجمة جمع عائد للناقة الحديثة التاج وهو فاعل بمعنى مفعول لأنَّ ولدها يعوذ بها . وضُبط (مطافيل) مجرورا بالكسرة والصواب جرّه . بالفتحة لانه غير مصروف لصيغة منتهى الجموع وإنما كسر (مطافيل) في البيت الاول للضرورة وليس (مطافيل) مضافا لآبكار فيصرف للاضافة بل هو بدل من (عوذ) وما بعده صفتان له . وضُبط (بما آء) غير منوّن والصواب تنوينه وهو ظاهر .

ومعنى البيتين إنَّ حديثك كأنه العسل ممزوجاً بألبان الإبل الحديثة التاج وهذه الألبان مشوبة بما آء في غاية الصفاء وإنما اختار ألبان العوذ لأنها أطيب وكلّما عتق لبنها تغير . وفي تفسير ما آء المفاصل قولان أحدهما أنه أراد بالمفاصل ما بين الجبلين وما آءوها ينحدر عن الجبال فلا يمرّ بطين ولا تراب فيكون صافياً والثاني أن ما آء المفاصل هنا شيء يسيل من المفصلين اذا قطع أحدهما من الآخر شبيهة بالماء الصافي .

« (وفي مادة — ث و ر — ج ٥ ص ١٧٩ س ٢٠) » وقالوا ثورّة رجال

كثورة رجال قال ابن مقبل

وثورّة من رجال لو رأيتهم لقلت لإحدى حراجِ التجّر من أقر

وبروى وثورّة » . وضُبط (ثورة) بفتح آخره والصواب ضبطه بتنوين الجرّ لانه اذا وقع في البيت مكان (ثورة) كان مجرورا بواو ربّ وليس هو ممنوعا من الصرف فيجرّ بالفتحة .

« (وفي مادة — ج ر ر — ج ٥ ص ١٩٨) رُوى لعنترة

« وَآخِرُهُمْ أَجْرَزْتُ رَحْمِي وَفِي الْبَجَلِي مَعْبَلُهُ وَرَقِيعُ »

بفتح أول (معبل) وضافته الى ضمير الغائب ولا معنى له هنا وإنما هو (معبلة) بكسر الاول وبتاء التأنيث وزان مكسدة بنص القاموس وهو نصل طويل عريض ذكره المؤلف في (ع ب ل — ج ١٣ ص ٤٤٨) واستشهد عليه هناك بمعجز هذا البيت .

وبه فُسِّرَ أيضا العلم الشَّتَمِيّ في شرحه لديوان عترة وقال وقيعٌ قَعِيلٌ بمعنى مفعول
فلذلك حذف الهاء انتهى .

وضُبطَ (البَجَلِيّ) بفتح الجيم على توهم نسبته لبَجِيلَةٍ بفتح فكسر والصواب إسكان
جيمه لأنّ المراد رجل من بَجِيلَةٍ بفتح فسكون حتى من بني سُلَيْمٍ كما في شرح العلم
وحسبك قول المصنف في (ب ج ل — ج ١٣ ص ٤٩) « وَبَجِيلَةٌ بطن من بني سُلَيْمٍ
والنسبة إليهم بَجَلِيّ بالتسكين » ثم استشهاده عليه بالبيت . بل حسبك ما ذكره أبو القاسم
على بن حمزة البصريّ في التنبيهات على أغاليط الرواة فقد نقل عن أبي حاتم السجستانيّ
ما نصّه « قال سأل سائل الأصمعيّ يوما ونحن عنده بفناء دار محمد بن سليمان بالمرّ بد
عن قول القائل

أَجْرُهُ الرُّمَحُ وَلَا تَهَالَهُ (١)

مامعناه فقال يقال أَجْرُهُ الرُّمَحُ إذا طعنه وترك الرمح فيه ألم تسمع قول عترة
وأخر منهم أجزرت رمحي وفي البَجَلِيّ مِغْبَلَةٌ وقيع
فناداه أعرابيّ كان في جانب الخلقة أخطأت يا شيخ إنما هو البَجَلِيّ وما لعَبَسَ
وَبَجِيلَةٍ قال أبو حاتم فسالت الأعرابيّ عنّ أراد فقال أراد بَجِيلَةً سُلَيْمٍ ثم كان
الأصمعيّ لا ينشده بعدُ إلّا كما قال الأعرابيّ » انتهى .

قلنا هذه عبارة التنبيهات وفي تصحيح التصحيف ونحوه التحريف للصفديّ نقلنا
عن التصحيف للعسكريّ وكتاب حدوث التصحيف مانصّه والعبارة من الأخير
« قال أبو عثمان أنشد الأصمعيّ قول عترة

وأخر منهم أجزرت رمحي وفي البَجَلِيّ مِغْبَلَةٌ وقيع

فقال له كيسان ثبت في روايتك يا أبا سعيد فقال كيف هو عندك يا أبا سليمان فقال
وفي البَجَلِيّ باسكان الجيم فقال الأصمعيّ النسبة إلى بَجِيلَةٍ بَجَلِيّ فقال من ههنا جاء
الغلط لأن هذا منسوب إلى بطنٍ من سُليمٍ يقال لهم بنو بَجِيلَةٍ فقبله منه » .

(وفي مادة — ج م ر — ج ٥ ص ٢١٦ س ١٥) عند الكلام على

جَمَرَاتِ العرب « طَفِئَتْ صَبَّةٌ لأنها حالقت الرّباب » . وضُبطَ (الرباب) بفتح أوله
والمراد به هنا خمس قبائل تجمّعوا فصاروا بَدْأً واحدة صَبَّةً وثُورٌ وعُكْلٌ وتَيْمٌ
فالصواب كسر أوله بنص صاحب القاموس والبغداديّ في الخزانة (ج ١ ص ٤٤٨)

(١) انظر الكلام على هذا النطر في مادة (ه و ل) من اللسان .

وغيرهما . وقد ضُبُط بالفتح أيضا في مادة (ث ور — ج ٥ ص ١٧٨ س ٢٠)
فليتنبه له .

« (وفي مادة ح ض ر — ج ٥ ص ٢٧٢ س ١١) « وَإِنَّمَا أُنْذِرَتْ النَّاءُ

لوقوع القاضى بين الفعل « اطلع بضبط (أنذرت) بسكون الناء والصواب كسرهما
لالتقاء الساكنين .

(وفي هذه المادة — ص ٢٧٥ س ٩) « قال أبو عبيدة الحُصيرة ما بين سبع رجال
الى ثمانية « والصواب (سبعة) بتأنيث المدد مع المذكركما هي القاعدة .

« (وفي مادة ح م ر — ج ٥ ص ٢٨٧ س ١٩) في الكلام على المثل المشهور

الحُسْنُ أَمْرٌ « وقيل كنى بالاحمر عن المشقة والشدّة أى من أراد الحسن صير على أشياء
يكرهاها » . ورؤى (صير) بالثناة التحتيّة والصواب بالوحدة وهو ظاهر .

(وفي هذه المادة ص ٢٩٣) أنشد لعمر بن أحمـر

« مَدُّوا الْبِلَادَ وَمَلَسْتَهُمْ وَأَخْرَقَهُمْ ظَلَمَ السَّعَاءِ وَبَادَ الْمَاءُ وَالشَّجَرُ
إِنْ لَا تُدَارِكُهُمْ تُصْبِحُ مَنَازِلُهُمْ قَفَرًا تَبْيِضُ عَلَى أَرْجَائِهَا الْحُمْرُ »

ورؤى (الشجر) هكذا بالزاي وصوابه بالراء وهو ظاهر أيضا .

(وفي مادة خ ر ر — ج ٥ ص ٣١٧) رؤى للبيـد

« بِأَخْرَجَةِ التَّلَسُّبُوتِ رِبَاً فَوْقَهَا قَفَرُ الْمَرَاقِبِ خَوْفُهَا آرَاهَا »

وكتب المصتحح بالحاشية « البيت بالأصل هكذا بهذا الضبط » . ونقول ليس
في البيت الآخر رواية (قفر) بالرفع والصواب نصبه على المفعوليّة ليربأ وبه رؤى في
مادة (ح ز ز — ج ٧ ص ٢٠١) والتفاعل ضمير يعود على حمار الوحش المذكور
في الايات قبله .

(وفي مادة خ زر — ج ٥ ص ٣١٩) رؤى لرؤوة بن الورد

« وَالنَّاشِئَاتِ الْمَاشِيَاتِ الْخَوَزَرِي كَمُنُقِ الْآرَامِ أَوْفَى أَوْ صَرَى »

وضُبط (عنق) بسكون النون والصواب بضمّتين على اللغة الحجازيّة إمفاساً للوزن
لأنه غير مستقيم على الأوّل ويكون على الثانی بخيل مستغلن ليصير مُتَعِلْنُ فينقل الى
فَعِلْتَن .

❖ (وفي مادة — دور — ج ٥ ص ٣٨٧ س ١٤) « وَدَيْرُ النَّصَارَى أَصْلُهُ

الواو والجمع أَذْيَارُ والدَّائِرَاتِيَّ صاحب الدير » . وَرُوي (الدائِرَاتِيَّ) بالالف بعد الدال واسكان الياء التي بعدها وهذا لا يكون لأنَّ الالف ساكنة أيضاً ولا يجوز اجتماع الساكنين . على أنَّا لم نقف على نص في تحريك الياء فنحمله على الشذوذ في النسب فلم يبق إلا أن تكون هذه الالف زيادةً سبق بها قلم الناسخ ويؤيد ذلك كون المؤلف أعاد هذه العبارة بنصها بعد سطرين في مادة (د ي ر) وَرُوي فيها (الدَّائِرَاتِيَّ) بغير ألف بعد الدال وكذلك جاء في شرح القاموس .

❖ (وفي مادة س ج ر — ج ٦ ص ٨) رُوي قول لبيد

« مَسْجُورَةٌ مُتَجَاوِرَةٌ أَقْلَامُهَا »

ولا معنى لتجاوز الأقلام هنا وصواب الرواية في البيت

فَتَوَسَّطًا عَرْضَ السَّرِيِّ وَصَدْعًا « مَسْجُورَةٌ مُتَجَاوِرَةٌ أَقْلَامُهَا »

بالجيم في (متجاوزا) ونصب (مسجورة) على المفعولية لصدعًا . يذكر غيرا وأنا نا توسَّطًا نهرا وصدعًا ما على عينه من القسَّام المتجاوز أي الكثير وهو ضرب من النبات وقيل هو القصب .

❖ (وفي مادة ص ب ر — ج ٦ ص ١١١) رُوي لعمر بن مِظَن

« هَا إِنِّ عَجْزَةَ أُمِّهِ بِالسَّفْحِ أَسْفَلَ مِنْ أَوَارَةِ »

وضبط (عجة) بفتح أوله والصواب كسره لقول المصنِّف في مادة (ع ج ز — ج ٧) قلا عن الصحاح « العِجْزَةُ بالكسر آخر ولد الرجل » . وحكى صاحب القاموس فيها الضمَّ أيضاً ولم يزد شارحه سوى أنَّ الضمَّ نقله الصاغاني عن ابن الأعرابي . وقد ورد هذا اللفظ مضبوطاً بالقلم بتثنية الأول في فقه اللغة المطبوع عند اليسوعيين في بيروت سنة ١٩٠٣ م (ص ٢١ س ١) وقد أعياني البحث عنه فلم أجده فيه سوى ما ذكرت .

❖ (وفي مادة — ض م ر — ج ٦ ص ١٦٤) رُوي لعنترة

« أَنَسَى امْرُؤٌ مِنْ خَيْرِ عَبَسٍ مُنْصِبًا شَطْرِي وَأَحْيَى سَائِرِي بِالْمُنْصِلِ »

وضبط (مُنْصِبًا) بصيغة اسم الفاعل من أَنْصَبَ ولا معنى له هنا وإنما مراد الشاعر (المنصب) بفتح الأول أي الاصل والمرجع . قال العلامة الانغم الشنتمري في

شرحه للدبوان « المنصب الاصل والحسب والمنصل السيف يقول شطري شريف من قبل أبي فاذا حاربت حمت شطري الآخر من قبل أمي حتى يصير له من الشرف مثل ما صار للشطر الاول » انتهى .

• (وفي مادة ع ت ر — ج ٦ ص ٢١١) روى للحريث بن حليزة

« عَنَّا باطلا وظالما كما تُعْتَرُ عن حُجْرَةِ الرِّبِضِ الظُّبَاءِ » (١)

وروى (عنتا) بالثناة الفوقية والصواب (عنتا) بنونين وقد استدركه المصحح بما كتبه على مادة (ع ن ن) . وضبط (حُجْرَة) بضم الاول والصواب فتحه لان معناه هنا الناحية وبه ضبط في (ربض — ج ٩) و (ح ج ر — ج ٥) و (ع ن ن — ج ١٧) (تمة) مما يستحسن إirاده عن هذا البيت ماجاء في المزهر ان أبا عمر والشيباني اجتمع بالاصمعي في الرقة فأشده الاصمعي

عَنَّا باطلا وظالما كما تُعْتَرُ عن حُجْرَةِ الرِّبِضِ الظُّبَاءِ

قال فقلت له إنما هو تُعْتَرُ من العتيرة والعترة الذبح فقال الاصمعي تُعْتَرُ أي تُطعن بالعنزة وهي الحربة وجعل يصيح وبشعب فقلت تكلم كلام النمل وأصيب والله لو تفخت في شبور (٢) يهودي وصحت الى التنادي ما تفعلك شيء ولا كان الا أتعز ولا رويته أنت بعد هذا اليوم الا تعتر فقال الاصمعي والله لا رويته بعد هذا اليوم الا تعتر انتهي . قلت وكنت أتعجب من مثل الاصمعي كيف يتأدى في الخطأ بعد ماوضح له الصواب حتى رأيت أبا القاسم علي بن حمزة يقول عن هذا البيت في كتاب التنبهات على أغاليط الرواة إن الاصمعي كان يرويه تعز بالنون والزاي ثم رجع الى تعتر ومثله في مجالس أبي مسلم محمد بن احمد بن علي الكاتب .

(١) الربض بفتح فكسر الغنم يرعاتها المجتمعة في مرايضها .

(٢) الشبور البوق قال السهيلي عند الكلام عليه في الروض الانف (ج ٢ ص ١٩ طبع الجمالية بمصر سنة ١٣٣٢) « قال الاصمعي للمفضل وقد نازعه في معنى بيت من الشعر فرفع المفضل صوته فقال الاصمعي لو تفخت في الشبور ما تفعلك تكلم كلام النمل وأصعب » انتهى فجعل العبارة من مقول الاصمعي في قصة له مع المفضل الا انه لم يذكرها وقد ذكرها الصفدي في كتاب تصحيح التصحيح وتحرير التحريف قلاعن كتاب التصحيح للمسكري وكتاب حدوث التصحيح وكتاب ما صحف فيه السكوفيون واللفظ للاخير ونصه « حدثنا الحرمازي قال صحف المفضل الضبي في بيت أوس بن حجر فقال وذات هدم عار نواشرها تصمت بالماء تولبا جدنا

فقال له الاصمعي تولبا جدنا وهو السي الفداء فقال المفضل جدنا جدنا وصاح فقال له الاصمعي والله لو تفخت في ألقى شبور ما كان الا جدنا ولا رويته بعدها الا جدنا وما يعني الصباح تكلم كلام النمل وأصعب » انتهى

« (وفي مادة — ع ر ر — ج ٦ ص ٢٣٢) رُوى لابن أحرر

« تَرَ عَى الْقَطَاةَ الْخَمْسَ قَفُورَهَا ثُمَّ تَعَرَّ الْمَاءَ فَيَمْنُ بَعْرٌ »

وضبط (بعر) بفتح الراء ولا وجه لنصب الفعل فضلا عن أنه نخل بالوزن فالصواب إسكانها مع التشديد ويكون من الضرب الاول من السربيع وهو المطوى الموقوف وأصله مفعولات فلما طوى بحذف رابعه الساكن ووقف بتسكين سابعه المتحرك صار مفعولات فنقل الى فاعلان ويقال به في البيت (مَنْ بَعْرٌ) باجتماع الساكنين وهو جائز في الوقف . هذا عند من لا يرى لزوم الردف في هذا الضرب .

أو إسكان الراء مع التخفيف وبه ضبط في مادة (ق ف ر — ج ٦ ص ٤٢٤) ويكون من الضرب الثاني المطوى المكشوف أى المحذوف رابعه الساكن وسابعه المتحرك فيصير مفعولات بذلك مفعلا فينقل الى فاعلان . واعلم أن مثل هذا التخفيف جائز للشاعر في القوافي الموقوفة على ماهو مقرر في العروض ومفصل في كتاب ما يجوز للشاعر في الضرورة لابن عبد الله محمد بن جعفر التميمي وموارد البصائر فيما يجوز من الضرورات للشاعر للشيخ محمد سليم والخصائص لابن جني . إلا أنه لا يتأتى ترجيح أحد الوجهين على الآخر إلا بعد الوقوف على القصيدة التي منها البيت فإذا كان فيها ماهو من الضرب الثاني وجب التخفيف في كل ما آخره مشدد لتكون الابيات من ضرب واحد ألا تراهم كيف حكموا بتخفيف راء (أفر) في قول امرئ القيس

لا وأبيك ابنة العا مري لا يدعى القوم أنى أفر

لأن في القصيدة ماهو من الضرب الثالث من المتقارب ولو شدت الراء لكان البيت من الضرب الثاني ولا يجوز الجمع بينهما في قصيدة واحدة . قال العلامة البغدادي نقلا عن كتاب الضرائر لابن عصفور عند الكلام على هذا البيت مانصه « وقد خفف عدة قوافي من هذه القصيدة وإنما خفف ليستوى له بذلك الوزن ونطاق أبيات القصيدة ألا ترى أنه لو شدت (أفر) لكان آخر أجزائه على (فعلون) (١) من الضرب الثاني من المتقارب وهو يقول بعد هذا

تميم بن مرٍّ وأشيا عها وكيندة حولي جميعا ضبر

(١) الذي في خزنة البغدادي المطبوعة ببولاق (فعلون) باتبات النون في آخره وهو تحريف لانه يصير بذلك من الضرب الاول لا الثاني المراد هنا .

وأخر جزء من هذا البيت (فَعَلَ) وهو من الضرب الثالث من المتقارب وليس بالجائز له أن يأتي في قصيدة واحدة بآيات من ضربين نخفف لتكون الآيات كلها من ضرب واحد وسواء في ذلك الصحيح والمعتل » انتهى ما أورده البغدادى .

(وفي هذه المادة ص ٢٣٦) روى لعمر بن شاس في ابنه عرار

« وإن عراراً إن يكن غير واضح فاني أحب الجون ذا المنكب العمم »

وضبط (عرار) هنا بفتح أوله وضبط بكسره في مادة (ع م م — ج ١٥ ص ٣٢١) وهو الصواب . قال الامام التبريزي في شرح الآيات التي منها هذا البيت من الحماسة « سُمي الرجل عراراً من قولهم عارٌ الظلم يُعارُ عراراً إذا صاح » وهو نص على أن الاسم منقول من مصدر عارٌ ولا يكون مصدر فاعل من هذه الصيغة الا مكسور الاول ولم ينص أحد على شذوذ في مصدر هذا الفعل . وأهم القاموس هذا الاسم وأورده شارحه في المستدرک وضبطه كسحاب أى بفتح أوله وكأنه توهمه منقولاً من العرار بالفتح وهو بهار البرّ أو الترجس البرّي وفيه يقول الصيّم بن عبد الله القشيريّ

تمتّع من شميم عرار نجد فما بعد العشية من عرار

والقول ما قال التبريزي لا نه نص على أصله المنقول عنه وهو بالكسر كما تقدم وبه قال الأستاذ الحجة الشيخ حمزة فتح الله في المواهب الفتحية ونص عبارته « وعرار بكسر العين كما ضبطناه وإن كر ضبطه في اللسان بفتحها وكأنه اعتادا على شارح القاموس اذ ضبطه كذلك بالعبارة حيث قال وعرار كسحاب ابن عمرو الخ وهو خطأ فليتنبه له والله أعلم » انتهى . قلت وقد أوقعهم هذا الاعتماد في ضبطه بالفتح أيضاً مكرراً في (ص ١٩١ ج ٢) من أمالي القالى المطبوعة ببولاق .

(تمة) عرار هذا كان من القصحاء العقلاء أرسله الحجاج الى عبد الملك برأس ابن الأَشعث فازدراه لسواده ثم جعل لا يسأله عن شيء الا أنباه به في أصبح لفظ واشبع قول فقال عبد الملك متمثلاً

أرادت عراراً بالهوان ومن يُرِدْ لعمري عراراً بالهوان فقد ظلم

وإن عراراً إن يكن غير واضح فاني أحب الجون ذا المنكب العمم

فقال له عرار أتعرفني يا أمير المؤمنين قال لا قال فانا والله عرار فزاده في سروره وأضعف له الجائزة . وفي رواية أن المهلب بن أبي صفرة هو الذي أرسله الى الحجاج فوقعت له هذه النادرة معه والله أعلم .

« وفي مادة — ع ف ر — ج ٦ ص ٢٦٠) روى قول الشاعر

« اذا مات ميتٌ من تميم فسرَّكَ أن تعيش فجيء بـ زاد »

وروى (تعيش) بالمشناة القوقية أوله والصواب بالمشناة التحتية لأنه للغائب لا للمخاطب وقد وقع مثله في مادة (ل ف ف — ج ١١ ص ٢٣١) ونسبه عليه صاحب الضياء

« وفي هذه المادة ص ٢٦٢) روى للسبيد بذكر برة وحشية وولدها

« لمُعَقَّرٌ قَهْدٌ يَنَازِعُ شِلْوَهُ غُبْسٌ كَوَاسِبٌ مَائِمٌ طَعَامُهَا »

وروى (ينازع) بالمشناة التحتية أوله على أنه مضارع نازع والوارد في الروايات الصحيحة (تَنَازَعَ) بفتح بالمشناة القوقية والزاي أى بصيغة الماضي من التفاعل وعليه شراح المعلقات وبه روى البيت في مادة (ق ه د — ج ٤ ص ٣٧٢) والمراد أن هذه الذئاب الغُبْس تنازعت هذا الشَّوْأى تجاذبته وتخاصمت عليه لأنها نازعته هو .

« وفي هذه المادة أيضا ص ٢٦٤) روى لجرير

« لَقَوِيَّ أَحْمَى لِلْحَقِيقَةِ مِنْكُمْ وَاضْرِبْ لِلْجَبَّارِ وَالنَّقْعُ سَاطِعُ

وَأَوْتِقْ عِنْدَ الْمُرْدَاتِ عَشِيَّةً لِحَاقًا إِذَا مَا جَرَّدَ السِّيفُ لَامِعُ »

وضُبط (جرَّد) بضم آخره والصواب فتحه كحكم أمثاله من الأفعال الماضية وهو ظاهر غير أن في بنائه للمجهول مالا يخلو من نظر لأنه يقتضى نصب (لامع) حالا من السيف فيقع الإقواء . والذي عندي أن الصواب (إذا ما جرَّد السيف لامع) بنصب السيف على المفعولية ورفع لامع على الفاعلية وهو من قولهم لَمَعَ فلانٌ بثوبه وبسيفه لَمَعًا إذا أشار به وقد وجدته كذلك بضبط القلم في نسخة قديمة تغلب عليها الصحة من سر الفصاحة لابن سنان الخفاجي .

« وفي هذه الصفحة بعد سطرين) « وقد ترى قافية هذه الاجورة كيف

هى « والصواب (الأَرْجُوزَة) كما يعلم من سياق الكلام .

« وفي مادة — ع ق ر — ج ٦ ص ٢٧٣ س ١٧) « والفرائض جمع

فربصة وهى اللحمة التى تَرَعُدُ من الدابة عند مرجع الكتف . وضُبط (ترعد) بالبناء للمعلوم والصواب بناؤه للمجهول لأنه هنا من الأفعال التى تصو على استعمالها مجهولة دائما كجُنَّ وبُهِتَ تقول رُعِدَ زيدٌ أى أصابه الرعدة فتبينه من المجهول فاذا

قلت رَعَدَ زَيْدٌ وَبَرَقَ بِمَعْنَى تَهَدَّدَ بِنَيْتِهِ مِنَ الْمَعْلُومِ . وَفِي كِتَابِ تَصْحِيحِ التَّصْحِيفِ وَخَرِيرِ التَّحْرِيفِ لِلصَّفَدِيِّ نَقْلًا عَنْ تَنْغِيهِ اللِّسَانِ لِلصَّفَلِيِّ مَا نَصَهُ « وَيَقُولُونَ فِي قَوْلِ كَثِيرٍ

وَلَمَّا وَقَعْنَا وَالْقُلُوبَ عَلَى الْغَضَا وَلِلدَّمْعِ سَحَجٌ وَالْفَرَائِصُ تَرَعْدُ يَقُولُونَ تَرَعْدُ بَفَتْحِ التَّاءِ وَالصَّوَابُ تَرَعْدُ بِضَمِّهَا »

*(وَفِي مَادَّةِ — ف ط ر — ج ٦ ص ٣٦٢ س ١٦) « وَالتَّسْفَا طَيْرٌ أَوَّلُ

نَبَاتِ الْوَسْمِيِّ وَنَظِيرُهُ التَّعَاسِيبُ وَالتَّعَاجِيبُ وَتَبَاشِيرُ الصَّبْحِ وَلَا وَاحِدٌ لشيءٍ مِنْ هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ » . وَرُويَ (التَّعَاسِيبُ) بِالسِّينِ الْمَهْمَلَةِ وَلَيْسَ لَهَا ذِكْرٌ فِي مَادَّةِ (ع س ب) وَأَنَّمَا هِيَ التَّعَاسِيبُ بِالشِّينِ الْمَعْجَمَةِ قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي (ع ش ب — ج ٢ ص ٩١) « التَّعَاسِيبُ الْعُشْبُ النَّبْتُ الْمُنْتَرِقُ لَا وَاحِدَ لَهُ » وَكَذَلِكَ وَرَدَ فِي الْقَامُوسِ وَشَرْحِهِ فِي (ج ١ ص ٣٥) مِنْ الْمُخْتَصَصِ .

(وَفِي مَادَّةِ — ن ف ر — ج ٧ ص ٨٣ س ٥) « فَهَضُوا وَلَقَوْهُ

بَيَذَرِ لِيَأْمَنَ عَيْرُهُ الْمَقْبَلُ مِنَ الشَّامِ » . وَضُبُّهُ (لَقَوْهُ) بَفَتْحَتَيْنِ وَالصَّوَابُ بَفَتْحٍ فَضْمٍ لِأَنَّهُ مِنْ فَعَلَ مَكْسُورِ الْعَيْنِ اللَّهُمَّ إِذَا أُجْرِيَ عَلَى لُغَةِ طِيٍّ وَلَا دَاعَى لَا سَتَمْعَاهَا هُنَا كَمَا سَبَقَ الْقَوْلُ فِي مَادَّةِ (ج د د) .

(وَفِي مَادَّةِ — ه ب ر — ج ٧ ص ١٠٧) رُويَ لَعْدِيٌّ

« فَتَرَى مَحَافِيَةَ الَّتِي تَسْقُ الثَّرَى وَالْهَبَرُ يُوْرِقُ نَبْتَهَا رُوَادُهَا »

وَرَدَ (يُوْرِقُ) هَكَذَا بِالرَّاءِ وَلَا مَعْنَى لَهُ هُنَا وَرُويَ (نَبْتَهَا) بِالنَّصَبِ وَ(رُوَادُهَا) بِالرَّفْعِ وَكُلُّ ذَلِكَ مَفْسَدٌ لِمَعْنَى الْبَيْتِ . وَالصَّوَابُ (يُوْرِقُ) بِالزَّوْنِ أَيْ يُعْجِبُ وَرَفَعَ نَبْتَهَا وَنَصَبَ رُوَادُهَا فَيَصِيرُ الْمَعْنَى أَنَّ هَذِهِ الْبَقَاعَ أُخْصِصَتْ وَصَارَ نَبْتُهَا يُعْجِبُ رُوَادَهَا . عَلَى أَنَّ رَوَايَةَ يُوْرِقُ لَيْسَتْ مَنَسِيَّةً تَحْكُمُ فِي تَصْحِيحِ مَعْنَى الْبَيْتِ بَلْ هِيَ الْمَذْكُورَةُ فِي أَمْهَاتِ كُتُبِ الْأَدَبِ وَالْقَصِيدَةِ كُلِّهَا مَنْصُوبَةٌ الرُّويِ تَقَعُ فِي ثَمَانِيَةِ وَثَلَاثِينَ بَيْتًا وَقَعَتْ عَلَيْهَا ثَامِنَةٌ فِي مَجْمُوعِ قَدِيمِ الْخَطِّ وَقَلَّمَا تَرَى مِنْهَا إِلَّا أَيْتَانَا مَفْرَقَةً وَهِيَ لَعْدِيٌّ بْنُ الرَّقَّاعِ أَشْهَدُهَا بَيْنَ يَدَيِ الْوَلِيدِ ابْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ فَلَمَّا بَلَغَ قَوْلُهُ فِيهَا

تُرْجِي أَغْنَى كَأَنَّ لِبَرَّةَ رَوْقِهِ

قَطَعَ إِلَّا نَشَادَ لِنَشَاغِلِ الْوَلِيدِ عَنْهُ فَقَالَ جَرِيرٌ أَوْ الْفَرَزْدَقُ وَكَانَا حَاضِرِينَ لِأَنَّهُ سَيَقُولُ

قَلَمٌ أَصَابَ مِنَ الدَّوَاءِ مَدَادَهَا

فلما عاد عدى الى الإِشَادِ نطق بالعجز كما قال فعدت من النوارد في توافق الخواطر .

(وفي مادة — ت ر م ز — ج ٧ ص ١٧٩ س ٤) « التَّرايُزُ من الابل

الذى اذا مضغ رأيت دماغه يرتفع وَيَسْفُلُ » . وضبط (يرتفع) بفتح آخره والصواب ضمه اذ لا وجه لنصب الفعل وهو ظاهر .

(وفي مادة — ج ز ز — ج ٧ ص ١٨٤) رُوى قول الشاعر

« فقلت لصاحبي لا تحبسنا بزِرع أصوله واجتز شيعنا »

ثم ذكر المصنّف كلاما في البيت لابن برى ليس ممّا نحن فيه إلى أن قال نقلا عنه ما نصّه « ويُرْوَى لا تحبسنا وقال في معناه إن العرب ربّما خاطبت الواحد بلفظ الاثنين كما قال سُوَيْدُ بْنُ كُرَاعٍ الْمُكَلِّيَّ وكان سويد هذا هجّا بنى عبد الله بن دارم فاستعدّوا عليه سعيد بن عثمان فأراد ضربه فقال سويد قصيدة أولها

تقول ابنة العوفى لَيْسَ لِي الْآتِرَى الى ابن كُرَاعٍ لا يزال مُفَرَّعَا

خَافَةَ هَذِينَ الْأَمِيرِينَ سَهَدَتِ رُقَادَى وَعَشَّتْنِي بِيَاضاً مُفَرَّعَا

فان اتما أحكمتانى فازجرأ أراهطَ تُؤَذِّنِي مِنَ النَّاسِ رُضْعَا (١)

وإن تزجرانى بآبن عفّان أنزجر وإن تدعانى أحمّ عرّضا ممّعا

قال وهذا يدل على أنه خاطب اثنين سعيد بن عثمان ومن ينوب عنه أو يحضر معه . وقوله

فان اتما أحكمتانى دليل أيضا على أنه يخاطب اثنين » انتهى .

قلنا البيت الاخير يُروى فذّا ويكثر وروده في كلامهم شاهد على جواز مخاطبة

الواحد بلفظ الاثنين والصواب فيه (يا ابن عفّان) بالنداء . والظاهر أن ناسخ الاصل

تبع فيه من يرى حذف الف ابن في هذه الصورة فتصحفت الياء المثناة التحتية

على المصحح بياء الجر ولم ينتبه الى إخلالها بالمعنى اذ لا خلاف في أن ابن عفّان مراد

بالخطاب في البيت سواء خوطب وحده أو مع من يحضر معه ويكون في الايات الالتفات

من الغيبة الى الخطاب .

بقى هنا أن العبارة لا تخلو من غموض واضطراب فان سياق أوّلها يدل على أن

(١) الرضع جمع راضع وهو اللثيم .

مراد ابن برى الاستشهاد بالبيت على جواز مخاطبة الواحد بلفظ الاثنين ثم عاد في آخرها فاستدل بباقي الايات على انه خاطب اثنين حقيقة . وقد اتيح لى الظفر بالجزء الثانى من حاشية ابن برى التى كتبها على الصحاح ووسمها بالتنبيه والا فصح عما وقع فى كتاب الصحاح فوجدت نص عبارة فيها « وذكر الجوهري فى اثر هذا البيت أن قوله لا تحبسانا أن العرب ربما خاطبت الواحد بلفظ الاثنين وانشد

فان تزجرانى يا ابن عَفَّانَ أنزجر وإن تدعانى أحمر عرضا ممنعا »

ثم شرع فى الرد عليه مستدلا بباقي الايات على أنه خاطب اثنين حقيقة . فصندر العبارة التى نقلها صاحب اللسان ليس لابن برى كما بوهمه صنيعة بل هو لصاحب الصحاح ساقه ابن برى للرد عليه كما نرى فلم يحسن المؤلف فى اختصار كلامه على هذه الصورة .

(وفى مادة — ف ر ز — ج ٧ ص ٢٥٨ س ١٤) « ويقال للفرصة

فِرْزَةٌ وهى النوبة » . برفع الفرصة مع انها مجرورة باللام وكسر أول فرزة مع نص صاحب القاموس على ضمّه اذا كانت بمعنى النوبة والفرصة . والخطأ هنا مطبعى قد مت ضمة الفاء للتاء وأخرت الكسرة للقاء

٨ (وفى مادة — ع ر س — ج ٨ ص ١٢) روى لبعضهم

« قد طلعت حمراء فنظى ليس ليس لركب بعدها تعريس »

وضبط (بعدها) بضم الهاء والصواب فتحها كما ضبط (تعريس) بفتح السين والصواب رفعه على الاسمية وليس وبه ضبط فى مادة (ف ن ط ل س — ج ٨ ص ٤٨) والظاهر أن الخطأ هنا مطبعى بالتقديم والتأخير فى الحركات .

(وفى مادة — ع م س — ج ٨ ص ٢٦ س ٨) ضبط (عدي بن الرقاع)

بفتح الراء وشدّ القاف وضبط أيضا بذلك فى مادة (ق ر ش — ج ٨ ص ٢٢٦) ومادة (ذ ف ر — ج ٥ ص ٣٩٤) والصواب أنه ككتاب أى بكسر أوله وتخفيف القاف بنص القاموس وغيره وبه ضبط فى مادة (ك ف ح — ج ٣ ص ٤٠٩) .

(وفى مادة — م و س — ج ٨ آخر ص ١٠٨) « وسأل ميمان أبا

العباس عن موسى وصرفه فقال « اغل ، وروى ميمان بالثناة التحتية والظاهر أن

المراد هنا مَبْرَمان بفتح فسكون ففتح وبالباء الموحدة وهو أبو بكر محمد بن عليّ
الآزَمِيّ^(١) النحويّ تلميذ أبي العباس المبرّد ترجمه السيوطي في بغية الوعاة وذكر
أنّه توفي سنة ٣٤٥ وأنشد لبعضهم في هجوه

صُدّاع من كلامك يعترينا وما فيه لمستمع بيان
مُكابرة وتخرقة وبُهِت لقد أبرمتنا يا مَبْرَمان

(وفي مادة — ج ر ش — ج ٨ ص ١٦٠) روى لبشر بن أبي حازم

« تَحَدَّرَ ماءُ البئر عن جُرْ شَيْعَةٍ على جِرْبَةٍ تَنَلُّو الدِّبَارَ غُرُوبُهَا »^(٢)
ثم نقل المصنف عن الجوهرى أن معناه دموى تَحَدَّرَ كَتَحَدَّرَ ماءُ البئر عن دَلْوٍ
تستقي به ناقة جُمُ شَيْعَةٍ لأن أهل جُرْش يستقون على الابل انتهى . وروى (بشر
ابن أبي حازم) بالخاء المهملة والصواب أنه بالخاء المعجمة وبها ورد في (ج ر ب —
ج ١ ص ٢٥٣) وفي (ض ب ب — ج ٢ ص ٢٩) و(ق ن و — ج ٢٠ ص ٦٩) .
وكثيرا ما يرد هذا الاسم مصحّفاً بالمهملة في كتب الادب والتاريخ المطبوعة كالإغانى
والعقد وغيرهما كما أنهم يعكسون في (معاوية بن خُذَيم) فيروونه بالخاء المعجمة
مع أن صوابه بالمهملة .

وضُبط (تَحَدَّرَ ماءُ البئر) في البيت على أنه فعل ماض فاعله الماء ومقتضى
تفسير الجوهرى أنه مصدر أضيف إليه الماء فالصواب (تَحَدَّرَ ماءُ البئر) وبه
ضُبط في مادة (ج ر ب — ج ١ ص ٢٥٣) .

(وفي مادة — ر ي ش — ج ٨ ص ١٩٨) روى للبيد

« ولئن كبرتُ فقد عَمَرْتُ كَأَنِّي غُصْنٌ تَقْشِيئُهُ الرِّيحُ رَطِيبُ
وكذلك حَقًّا مَنْ بَعَمَّرَ يُبْلِهَ كَسَرُ الزَّمانِ عليه والتقليب »

وضُبط (بعمر) بالرفع والصواب إسكان آخره لجزمه بمن ويكون فيه على هذا الاضمار
وهو إسكان التاء من متفاعِلن .

(وفي مادة — ل ك ش ش — ج ٨ ص ٢٣٣) روى لبعضهم

« تَضَحَّكُ مِنِّي أَنْ رَأَيْتُ أُحْتَرِشَ وَلَوْ حَرَشْتُ لَكَشَفْتُ عَنْ حِرْشِ »

(١) في القاموس وأزم حركة موضع بين الاهواز ورامهرمز منه محمد بن عليّ النحوي المعروف
بمَبرمان .
(٢) الدِّبَار بكسر أوله وبالباء الموحدة جمع دبرة بالفتح وهي الكرّدة من المزرعة . والجربة بالكسر
المزرعة .

وضُبط (حرشت وكشفت) هنا وفي مادة (ح رش — ج ٨ ص ١٦٩) بضمّ التاء
توهما انه للمتكم ولليس كذلك لأن القائل ذكر امرأة ضحكت منه لما رآه يحترش أى
بصيد الضباب فلا معنى لجعله احتراشه بعد ذلك شرطا لما توعدا به لانه قد وقع منه
بالفعل واستانزم ضحكها . فالصواب كسر التاء فهما على أنه خطاب للمؤث وفيه
الالتفات من الغيبة الى الخطاب كما في خزانة البغدادى وشرحه على شواهد شرح
الشافيه ويكون المعنى إنك تضحكين من احتراشى الضباب استهزاء بعملى ولو أنك
تحترشين مثلى لفعلت كذا . وإنما ضحكت منه استخفا به لان الضب صيد
العجزة والضعفاء .

(وفي هذه المادة — أول ص ٢٣٤) روى لبعضهم

« عَلَىٰ فِيهَا أَتَنَىٰ أَبْغِشَ بِيضًا تَرْضِينِي وَلَا تَرْضِيَنِي »

وفي هذه الرواية ما لا يخفى وبها روى البيت أيضاً في شرح القاموس . وقد رواه ابن
جنى في سر الصناعة في كلامه على حرف الشين والبغدادى في الخزانة (ج ٤ ص ٥٩٤)
« عَلَىٰ فِيمَا أَتَنَىٰ » الخ وبها يستقيم الكلام .

❖ (وفي مادة — لكيشش — ج ٨ ص ٢٣٥) « ثَوْبٌ أَوْ كِيَاشٌ

وَجُبَّةٌ أَسْنَادٌ وَثَوْبٌ أَفَوافٌ » . وضُبط (جُبَّة) بتخفيف الباء والصواب تشديدها
والمراد بها هنا ذلك الثوب المعروف ولم يحك أحد التخفيف في بآئها بل حسبنا دليلاً
على تشديدها قولهم في جمعها جُبَبٌ وَجَبَابٌ بياضين .

❖ (وفي مادة — نغش — ج ٨ ص ٢٤٩ س ١٤) « قفلت إن رسول

الله صلى الله عليه وسلم أرسلنى إليك فتنغش كما تنغش الطير » . وضُبط (تنغش)
بكسر الغين والصواب فتحها لأن ما كان على تفعل يكون مفتوح ما قبل الآخر في
المضارع كتقطع يتقطع على ما هو مقرر في التصريف .

❖ (وفي مادة — برص — ج ٨ ص ٢٧٠ س ٢٣) « كذلك حذف

التنوين لالتقاء الساكنين هنا وهو مراد بدالك على إرادته أنهم لم يجروا ما بعده
بالإضافة اليه » . وضُبط (لم يجروا) بفتح الياء وضم الجيم وفتح الراء والصواب
(لم يجروا) بفتحة فضمتين مع تشديد الراء مضارع جَرَّ .

• (وفي هذه المادة - ص ٢٧١) روى الحسن بن ثابت

« بَسَقُونَ مَنْ وَرَدَ الْبَيْتَ عَلَيْهِمْ بَرْدَى يُصَفِّقُ بِالرَّحِيقِ السَّلْسَلِ »
وضُبط (يصفق) بكسر اللام أى ببناء الفعل للمعلوم والصواب فتحها لأن معنى
التصفيق مزج الشراب ومراد الشاعر أن ممدوحه يسقون مَنْ ورد عليهم هذا المكان
ماءً نهر بَرْدَى ممزوجاً بالخمر . قال المصنف في مادة (ص ف ق - ج ١٢) « وَصَفَّقَ
الشرابَ مزجه فهو مُصَفِّقٌ وَصَفَّقَهُ وَصَفَّقَهُ وَأَصْفَقَهُ حوله من إناء إلى إناء ليصفو »
ثم استشهد بهذا البيت وضُبط (يصفق) هناك بالبناء للمجهول كما أوضحنا .

(وفي مادة - ب ي ض - ج ٨ آخر ص ٣٩٧) « فلما فرغ من الحديث

قال يَنْضُرُ أَنشدني أَهْلَبَ بيت قالته العرب » الخ . وروى (أ ه ل ب) بالخاء المهملة
ولامعنى له هنا وإنما هو أَهْلَبُ بالخاء المعجمة أى أسلبه وأجذبه للعقول . ومن الغريب
مجيء هذه الكلمة بالمعجمة في شرح القاموس مع أن مصححه لا يكاد يخرج عما في
طبعة اللسان من صواب أو خطأ .

(وفي مادة - و ف ض - ج ٩ ص ١٢٠ س ٤) روى لرؤبة

« تَمْشِي بِنَا الْجِدَّ عَلَى أَوْقَاضِ »

وروى (تمشى) بالثناة الفوقية أوله وضُبط (الجد) بالنصب على توهم أنه مفعول
مطلق لتمشى والذي يؤخذ مما قبله وبعده في الديوان أنه فاعله فالصواب رفعه ورواية
(تمشى) بالتحية . على أن الذى فى الديوان (يُنمى) من الإمساء بالسين المهملة .

(وفي مادة - س م ط - ج ٩ ص ١٩٦) روى لبعضهم

« يَمْجُجُ الْمَسْكَ مَفْرِقَهَا وَيُضْنِي الْعَقْلَ مَنْطِقَهَا »

وَتُنْمِي مَا يُورِقَهَا سِقَامُ الْعَاشِقِ الْوَصِيبِ »

وضُبط (سقام) بكسر أوله ومعناه فى البيت المرض فالصواب فتحه لأنه لا يكون
بهذا المعنى إلا مفتوحاً . وأما السقام بالكسر فجمع سقيم وهو غير مراد هنا كما
لا يخفى .

(وفي مادة - و س ط - ج ٩ ص ٣٠٧) روى لسوار بن المضرب

« لَأَنى كَأَنى أرى من لَحْيَاءِ له ولا أمانة وَسَطَ الناس عُرْيَانَا »

وَرَوَى لَهُ أَيْضاً فِي مَادَّةِ (ز ب ن) — (ج ١٧ ص ٥٤)

« يَذَبُّ بَنَى الذَّمَّ عَنْ أَحْسَابِ قَوَى وَزَبُونَاتِ أَشْنُوسَ تَيْحَانِ »

وَضُبُّط (الْمَضْرَب) فِي الْمَوْضِعَيْنِ بِكسر الرَّاءِ وَالصَّوَابِ فَتَحَهَا عَلَى أَنَّهُ اسْمُ مَفْعُولٍ قَالَ
الْإِمَامُ التَّبْرِيزِيُّ فِي شَرْحِ الْقِطْعَةِ الَّتِي مِنْهَا هَذَا الْبَيْتُ مِنْ دِيْوَانِ الْحَمَّاسَةِ « وَمَضْرَبُ
بِفَتْحِ الرَّاءِ أَيْ ضُرِبَ مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ وَوُسِّمَ مَضْرَباً لِأَنَّهُ شَبَّ بِامْرَأَةٍ خَلَفَ أَخُوهَا
لِيُضْرِبَ بِنْتَهُ بِالسَّيْفِ مِائَةَ ضَرْبَةٍ فَضْرِبَهُ فَعَشَى عَلَيْهِ ثُمَّ أَفَاقَ فَقَالَ

أَفَقَتَ وَقَدَأَنِي لَكَ أَنْ تُفِيقَا فَذَلِكَ أَوَانٌ أَبْصَرْتَ الطَّرِيقَا

وَكَانَ الْجَهْلُ مِمَّا يَزِدُّهُنِي عَلَى غُلُوِّهِ حَتَّى أَذْوَقَا

فَسُمِّيَ مُضْرَباً بِذَلِكَ » انْتَهَى وَقَدْ ضُبُّطَ بِفَتْحِ الرَّاءِ فِي مَادَّةِ (ت ي ح — ج ٣ ص ٢٤١)

(تَمَّة) ذَكَرَ الْبَغْدَادِيُّ فِي خَزَانَتِهِ (ج ٤ ص ١١) فِي تَرْجُمَةِ كَعْبِ بْنِ زَهْرٍ هَذِهِ
الْقِصَّةَ مَنْسُوبَةً لِابْنِهِ عَقَبَةَ فَقَالَ « وَلِكَعْبِ ابْنِ شَاعِرٍ اسْمُهُ عَقَبَةُ وَلَقَبُهُ الْمَضْرَبُ لِأَنَّهُ
شَبَّ بِامْرَأَةٍ فَضْرِبَهُ أَخُوهَا بِالسَّيْفِ ضَرْبَاتٍ كَثِيرَةً فَلَمْ يَمُتْ » وَعَلَيْهِ فَهُوَ بِالْفَتْحِ أَيْضاً
الْأَنَّ شَارِحَ الْقَامُوسِ ذَكَرَ فِي لَقَبِ عَقَبَةَ بْنِ كَعْبٍ هَذَا أَنَّهُ كَمَحِدَّثٌ وَمَعْظَمُ أَيْ
بِالْكَسْرِ وَالْفَتْحِ قَالَ وَبِالْوَجْهَيْنِ ضُبُّطٌ فِي نَسْخَةِ الصَّحَاحِ فِي بَابِ (ل ب ب) وَتَعَقُّبُهُ
مَصْحُوحُهُ بِأَنَّ الضُّبُّطَ بِالشَّكْلِ لَا بِالْعِبَارَةِ . فَلَمَّا وَلَا عِبْرَةَ بِالشَّكْلِ كَمَا لَا يَخْفَى وَإِنْ كَانَ
يُسْتَأْنَسُ بِهِ إِذَا وَافَقَ وَجْهًا وَكَانَ فِي نَسْخَةٍ تَغْلِبُ عَلَيْهَا الصَّحَّةُ .

وَذَكَرَ ابْنُ خَطِيبٍ الدَّهْشَةَ فِي نَحْفَةِ ذَوِي الْأَرْبِ مُضْرَبًا وَالذَّهْدَمَ فَنَصَّ عَلَى
أَنَّهُ بِكسرِ الرَّاءِ ثُمَّ نَقَلَ أَيْضًا عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْقَسَّاسِيِّ أَنَّهُ بِالْكَسْرِ قَالَ وَيُقَالُ بِالْفَتْحِ انْتَهَى .
فَلَا يَبْعَدُ أَنْ يَكُونَ مَضْرَبُ بْنُ كَعْبٍ بِالضُّبُّطِ أَيْضًا وَإِنْ كَانَ مَا اسْتَدَّ عَلَيْهِ شَارِحُ
الْقَامُوسِ لَا يَنْهَضُ دَلِيلًا . وَمَا ذَكَرَهُ الْبَغْدَادِيُّ لَا يَخْفَى مَا فِيهِمَا مِنْ مِثْلِ هَذَا الْإِتِّفَاقِ
مِنَ الْبَعْدِ وَإِنْ كَانَ غَيْرُ مُسْتَحِيلٍ الْوُقُوعَ وَالظَّاهِرُ أَنَّ مَنْشَأَ ذَلِكَ اشْتِبَاهُ الرَّجُلَيْنِ عَلَى
بَعْضِ الرِّوَاةِ لَا تَفَاقَهُمَا فِي اللَّقَبِ فَتُسَبَّحُ لَابْنِ كَعْبٍ مَا وَقَعَ لِأَبِي سَوَّارٍ وَلَا يَكُونُ الْعَكْسُ
لِأَنَّ فِيهَا ذَكَرَهُ التَّبْرِيزِيُّ مِنْ شَعْرِ أَبِي سَوَّارٍ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْهُ وَمَا نَذَرَ دَلَالَةً عَلَى
أَنَّ الْقِصَّةَ قَصَّبَتْهُ فَهُوَ بِفَتْحِ الرَّاءِ لَا غَيْرَ .

وَلِسَوَّارٍ هَذَا ذِكْرُهُ فِي أَخْبَارِ الْخَوَارِجِ مِنْ كَامِلِ الْمُبَرَّدِ وَذَكَرَهُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ (ص

٢٨٩ مِنْ طَبْعَةِ لَيْبْسِيكٍ وَج ١ ص ٣٠٠ مِنْ طَبْعَةِ مِصْرَ) وَوَرَدَ بَعْدَ اسْمِ أَبِيهِ فِي كِلْتَا
النَّسَخَتَيْنِ مَا نَصَّبَهُ (بِفَتْحِ الرَّاءِ) هَكَذَا بَيْنَ قَوْسَيْنِ فَإِنْ كَانَ كُلُّ مَا جُمِلَ فِي الْكِتَابِ بَيْنَ

قوسين من كلام ابى الحسن الاخفش راويه عن مؤلفه كما هو المشهور فهو نص آخر
لاحد الثقات يعضد ما ذكرنا .

فان قيل لم يسق التبريزى فى نسب سوار غير ابيه المضرب ولم يبين اسمه افلا
يجوز ان يكون هو عقبه بن كعب بعينه وسوار ابنه وعليه فلا اشتباه بين رجلين يستدعى
ما ذكر . قلنا هذا لا يصح لان ذلك سعدى من سعد بنى نعيم او من سعد بنى كلاب
على ما ذكر التبريزى وغيره وعقبه بن كعب مزننى فهو غيره قطعاً .

« (وفى مادة — ع ك ظ — ج ٩ ص ٣٢٧ س ٢١) » ابن الاعرابى

اذا اشتد على الرجل السفر وبعد قيل تنكظ فاذا التوى عليه امره فقد تنكظ
وضبط . (وبعد) بضم الدال والصواب فتحها مع ضم العين لانه فعل ماض من
البعد نقيض القرب وهو معطوف على اشتد وبه ضبط فى عبارة القاموس .

« (وفى مادة — ج ز ع — ج ٩ ص ٣٩٨) روى للسيد

« حُفِرَتْ وزايلها السراب كانه اجزاع بنشأة انلها ورضامها »

وروى (حُفِرَتْ) بالراء المهملة وصوابه بالزاي اى سيقَتْ وحُشِتْ . وضبط
(رَضام) بضم اوّله والصواب كسره لانه جمع رَضْمَةٍ والمطرّد فى قَعْلَةٍ اذالم تكن
عيناها ياءً فَعَال بالكسر اما فَعَال بالضم والتخفيف فليس من ابنية جموع التكسير
السبعة والعشرين وإنما سُمع فى الفاظ سبق كلامنا عليها فى مادة (ب ر أ) اوّل هذه
الرسالة . وقد ضبط (رَضام) بكسر اوّله فى مادة (ر ض م — ج ١٥ ص ١٣٥)
إلا ان (حفرت) ضبط فيها بالبناء للمعلوم والصواب بناؤه للمجهول لما قدّمنا .

« (وفى مادة — رب ع — ج ٩ ص ٤٥٥) روى لستحيم بن وثيل

الرياحى

وما ذا يدري الشعراء منى وقد جاوزت حد الا ربعين

وضبط (وثيل) بضم ففتح مصغراً والصواب بفتح فكسر كما ضبط فى آخر مادة
(و ث ل — ج ١٤ ص ٢٤٨) وقد نص فى القاموس على انه كأمير وقال ابن دُرَيْد
فى كتاب الاشتقاق إنه من الوثالة وهى الرجاحة من قولهم رجل وثيل بين الوثالة .

« (وفى مادة — ري ع — ج ٩ ص ٤٩٨) روى لطرّة

« أربع الى صوت التهيب وتسبق بذى خصل روعات أ كلف مُلَبِد »

وضُبط. (المهيب) بفتح أوّله والصواب ضمّه لأنّه اسم فاعل من اهابَ بكذا اذا دعاه كما فصله المؤلف في موضعه واستشهد عليه بالبيت وعليه شراح المعلقات بل هو الالصق بالمعنى لأنّ المراد أنّ هذه الناقاة تريبعُ اى تعطف وترجع لصوت راعيها اذا دعاها وصاح بها . أمّا المهيب بالفتح فانه اسم مفعول من هابه اذا خافه ولا يخفى ما فيه من البعد فضلاً عن انّ الرواية بخلافه .

١ (وفي مادة — ق م ع — ج ١٠ ص ١٦٩ س ٢٣) « وَقَمِعَتِ الظُّبَيْةُ قَمْعًا

وَقَمِعَتِ لَسَعَتَهَا الْقَمْعَةُ » ودخلت في أفتها فخرّكت رأسها من ذلك . وضُبط (القمة) بتشديد الميم مع أنها رُويت مخففة قبل ذلك بقليل في قوله « وَالْقَمْعَةُ ذُبَابٌ أَزْرَقٌ عَظِيمٌ يَدْخُلُ أَنْوْفَ الدَّوَابِّ » الخ وهو الصواب على ما في القاموس وغيره ولا نخاله الا خطأ مطبعياً بوضع علامة التشديد مكان الفتحة .

٢ (وفي مادة — ن ص ع — ج ١٠ ص ٢٣٣) أنشد لابي زبيد

« وَالذَّارُ إِن تَسْمِيَهُمْ عَنى قَانَّ لَهُمْ وَدَى وَنَصْرَى إِذَا أَعْدَاؤُهُمْ نَصَعُوا »
ورؤى (تسّمهم) هكذا بغير نقط الحرف الثانى والصواب (تُسّمهم) بالنون أى تُبعدهم وهو ظاهر .

(وفي مادة — ح ر ف — ج ١٠ ص ٣٨٨) رؤى قول الشاعر

« نَخَالُ أَذْنِيَهُ إِذَا تَحَرَّفا خَافِيَةً أَوْ قَلَمًا مُحَرِّفًا »

وكتب المصحح بالحاشية « قوله اذا تحرّفا الى آخر البيت كذا بالاصل وحرّر الرواية » . قلنا البيت من شواهد شرح الرضى على الكافية استشهد به على جواز نصب كانّ للجزءين عند أصحاب القرآء وروايته له

كانّ أذنيه اذا تشوّفا قادمةً أو قلماً محرّفاً

وأورده بهذه الرواية صاحب العقد الفريد في باب ما أدرك على الشعراء والراغب الاصفهاني في المحاضرات (ج ٢ ص ٣٧٩ من طبعة ١٢٨٧) والميرد في السكامل (ج ٢ ص ٩٤ من طبعة مصر سنة ١٣٠٨) على أنه لحن حيث ذكروا أنّ العُماني (١) دخل على الرشيد فانشده في وصف فرس (كانّ أذنيه) البيت فعلم الناس أنه لحن ولم يهتد أحد منهم الى إصلاح البيت غير الرشيد فانه قال قل (نخال أذنيه اذا تشوّفا) .

قال المبرّد وصاحب العقد والرازز وإن كان لحن فانه أصاب التشبيه . واعترض ابن السّيد البطليوسيّ في حاشيته على الكامل بان هذا لا بعدّ لحناً والخلاف في ذلك لا موضع لذكره هنا وقد فصله البغداديّ في خزائنه (ج ٤ ص ٢٩٢ من طبعة بولاق) فارجع اليه ان شئت وانما موضع الفائدة منه ان كلّ من روى البيت من أئمة اللغة والادب ومنهم ابن السّيد البطليوسيّ في مسائله روى فيه (اذا تشوّفاً) وبه يستقيم المعنى كما لا يخفى . أمّا رواية خافية بدل قادمة فقد تفرّد بها صاحب اللسان ولا لإخلال فيها بالمعنى لأن مراد الشاعر تشبيه أذني الفرس اذا رفعهما حال تطلّعه بالريشة أو القلم الحرّف فلا فرق بين أن تكون هذه الريشة من القوادم أو من الخوافي ولعلمها رواية أخرى في البيت .

(تنمة) قال العلامة البغداديّ « فان قلت كيف أخبر عن الاثنين بالواحد قلت إنّ العضوين المشتركين في فعل واحد مع اتّفاقهما في التسمية يجوز إفراد خبرهما لأنّ حكمهما واحد وقد ذكرناه مفصلاً في باب المثني » انتهى . وفي شرح التبريزيّ على الحماسة أراد تخال كل واحدة من أذنيه كما قال الآخر * يا ابن التي حُدّنتها باع * والحدّنتان الأذنان .

بقي هنا ممّا يتعلق بالبيت ما ذكره بعضهم من ان قائله انشده بحضرة الرشيد فلحنه أبو عمرو والإصمعيّ وقد انكره ابن هشام حيث قال في المغني « وهذا وهم فان أبا عمرو توفي قبل الرشيد » وتعقبه شرّاحه بانّ هذا لا يصلح تعليلاً للوهم فانّ سبق وفاة أبي عمرو الرشيد لا ينافي حضوره مجلسه ولو غير خليفة الا أن يراد وهو خليفة لأنّ أبا عمرو توفي سنة اربع وخمسين ومائة والرشيد انما ولي الخلافة سنة سبعين ومائة كذا ذكر البغداديّ في خزائنه وسكت عنه . والذي يظهر لنا أن الصواب ما ذهب اليه ابن هشام وما تعقبه به شرّاحه لا يستقيم لأنّ ولادة الرشيد كانت في آخر ذي الحجة سنة خمس واربعين ومائة وقيل في مستهل المحرم سنة تسع واربعين فعلى القول الأوّل وافتراض اجتماعه بأبي عمرو سنة وفاته يكون سنه اذذاك ثمانى سنوات ويُسْتبعد ما ذكره على من يكون في هذا السنّ فضلاً عن أن يكون له مجلس يجتمع فيه الشعراء ويحضره مثل أبي عمرو والإصمعيّ .

• (وفي مادة — ذرف — ج ١١ ص ٨ س ١٢) « واستذرف الشئ »

استقطره واستدرف الضرعُ دما الى أن يُحلب ويُستقطر قال يصف ضرعا
تَسْمَح اذا هيجته مستدرف

ورُوى (واستدرف الضرع) بالدال المهملة وصوابه بالذال المعجمة وهو ظاهر . ومثله في آخر المادة «والذُرْفَةُ نبتةٌ» والصواب الذُرْفَةُ بالمعجمة .

« (وفي مادة — وصف — ج ١١ ص ٢٧٢) رُوى اَطْرَفَةُ بن العبد

«إني كفاني من أمر هَمَمْتُ بِهِ جَارٌ كَجَارِ الْحَذَاقِيّ» الذي اَتَّصَفَا
وضُبُط (كجَارٍ) بالتنوين والصواب حذفه للإضافة وإقامة الوزن كما ضُبُط في مادة
(ح ذق — ص ٣٢٤) .

« (وفي مادة — ح زق — ج ١١ ص ٣٣١ س ١١) «الحِزْقُ والحِزْقَةُ

الجماعة من الناس والطير وغيرها» الى أن قال «والجمع الحِزْقُ مثل فرقة وفِرَق»
والصواب (والجمع الحِزْق) بالحاء المهملة لا الخاء المعجمة .

« (وفي مادة — ط ل ق — ج ١٢ ص ٩٦ س ١-٢) «ومنه حديث علىّ

عليه السلام إنَّ الحَسَنَ مِطْلَاقٌ فلم تزوجوه» . هكذا يحزم تزوجوه بلم النافية والسياق
لا يقتضيه لأنَّ المقام مقام نهى لا نفي . وإذا جعلناها (لَمْ) الاستفهامية أى بكسر
اللام وفتح الميم بقى الاشكال فى جزم الفعل بلا موجب نعم قد حَكَّوْا حذف النون
من الافعال الخمسة تخفيفاً واستشهد عليه ابن هشام فى حواشى الالفية وابن مالك فى
شرحه على كافيته بقوله عليه الصلاة والسلام «والذى نفس محمد بيده لا تدخلوا
الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابُّوا» والاصل لا تدخلون ولا تؤمنون لأنَّ
لا نافية وهى لا تعمل فى الفعل شيئاً الا أنَّ أئمة النحو نصُّوا على أن ذلك قليل نادر
مالم يقرن الفعل بنون الوقاية قال الامام ابن مالك فى الكافية

وحذفها فى الرفع قبل فى أىْ والفق والادغام أيضاً ثَبَّتَا

ودونَ نى فى الرفع حذفها حَكَّوْا نثراً ونظماً نادراً وقد رَوَّاهَا

أَيْدِى أَنْسَرَى وَيَسْبِقِ تَدْلُكْسِ وَجَهْلٍ بِالْعَنْبِرِ وَالْمَسْكِ الذِّكْرِ

ولو ورد فى كلام الامام رضى الله عنه لنبهوا عليه ولم يسكتوا عنه شأنهم فى كلِّ قليل نادر .
على أنه لا داعى لمثل هذا التعسف بعد أن رواه ابن الاثير فى النهاية (فلا تزوجوه) بلا
الناهية ولا ريب فى أن المصنّف نقله عنه فخرّفه التَّسَاخ .

« (وفي مادة — ع ذق — ج ١٢ آخر ص ١٠٩) «وعَذَقَ الرجل بشرّ

يَعْذُقُهُ عَذَقاً وَتَسَمَّه بِالْفَتْحِ وَرَمَاهُ بِهِ» . ولا معنى للفتح هنا وانما هو (بالقيح) قال

في هذه المادة من القاموس « وفلانا بشرّ أو قبيح رماه به » وبهذا فسر أيضا في ناج المصادر المحفوظ بدار الكتب الأزهرية بالقاهرة . بقى هنا فتح العين من مضارع عَذَق مع فتحها في ماضيه وقياس مثله أن يكون حلقى العين أو اللام ولم يشذ إلا أبى يأتى وبعض أفعال ذكرها المصنف ليس منها هذا الفعل على أنهم نازعوا فيها كما يعلم من مراجعة مادة (أ ب ي) . وإنما أوقع المصحح في هذا تصحيف القبيح (بالتفتح) فظنه نصّا على فتح عين المضارع . والصواب (يعذقه) بكسر الذال كنصّ شارح القاموس .

• (وفي مادة — ع ر ق — ج ١٢ ص ١٢٠) روى لعوف بن الأحوص

« لقيتم من تدّرؤكم علينا وقتل سراتنا اذات العراقي »

هكذا باثبات ألف قبل (ذات) والصواب حذفها .

(وفي مادة — ع ن ق — ج ١٢ آخر ص ١٤٤) روى قول الشاعر

« نَطَعْنَهُمْ ما ارْتَمَوْا حَتَّى إِذَا اطَّعَنُوا ضَارَبَ حَتَّى إِذَا مَا ضَارَبُوا اعْتَنَقَا »

قلنا البيت لزهير بن أبي سلمى في ممدوحه هريم بن سنان . والصواب في (نطعنهم) يطعنهم بالمشناة التحتيّة أوّله لأن الضمير فيه للممدوح ويدلّ عليه قوله بعد ذلك ضارب واعتنق . قال الاعلم السّنْثَمَرِيّ في شرح ديوان زهير « يقول إذا ارتعى الناس بالنّبل دخل هو تحت الرمي فجعل يطاعنهم فاذا تطاعنوا ضارب بالسيف فاذا تضاربوا بالسيوف اعتنق قرنه والتزمه بصف أنه يزيد عليهم في كلّ حال من أحوال الحرب » انتهى .

وفي الوساطة للقاضي الجرجانيّ بعد إيراد بيت زهير ما نصّه « قسم البيت على أحوال الحرب ومراتب اللقاء ثمّ ألحق بكلّ قسم ما يليه في المعنى الذي قصده من تفضيل الممدوح فصار موصولا به مقرونا اليه ونحوه قول عنتره

إِنْ يَلْحَقُوا أَكْرَرُوا وَإِنْ يَسْتَلْحِمُوا أَشَدُّ وَإِنْ نَزَلُوا بِضِيقٍ أَنْزَلَ

فهذا كالأول في الصنعة وإن كان إنما أزوج كلّ قسم بقرينه وما هو وفقه ولم يرض الأول إلا بأن قسم ثمّ تقدّم عن كلّ قسم قدّما وارفع عليه درجة » انتهى . وقد أجاد زهير في ترتيب حالات الحرب لأنّ أولها عندهم الملاقاة من بعيد ثمّ المراماة ثمّ المطاعنة ثمّ المجالدة ثمّ المعاقبة فذكر منها ما وسعه بيته على الترتيب .

(وفي مادة — غ ر ق — ج ١٢ ص ١٧٥) « قال الراجز

أَتَبَعْتُهُمْ مَقَلَةً لِإِنْسَانِهَا غَرَقَ هَلْ مَا أَرَى تَارِكًا لِلْعَيْنِ لِإِنْسَانَا »

والبيت من البسيط فالصواب أن يقال قال الشاعر لا الراجز

*(وفي مادة — ف ل ق — ج ١٢ ص ١٨٥) روى قول الشاعر

« وإن أناها ذو فِلاقٍ وحشَنَ تُعارضُ الكلب إذا الكلب رُشَنَ »

بالنون في (أناها) والصواب (أناها) بالثناة القويّة وهو ظاهر وبه الرواية في مادة (ح ش ن — ج ١٦ ص ٢٧٤) .

*(وفي هذه المادة ص ١٨٦) روى لأبي حية النميريّ

« وقالت إنها ألقى فأطلق على النقد الذي معك الصرار »

بنصب (النقد) والصواب جرّه بعلّ وهو ظاهر أيضا .

*(وفي مادة — أ ف ل — ج ١٣ ص ١٨) روى لأبي زيد

« أبو شتيمين من حصاة قد أفلت كان أطباءها في رفعها رقع »

والصواب (أبو زُيند) بالباء الموحدة بعد الزاي تصغير زبد بالفتح بمعنى العطاء كما نصّ عليه ابن دُرَيْد في كتاب الاشتقاق وهو حرمة الطائي والبيت من قصيدة له في وصف الاسد أنشدها بين يدي سيّدنا عثمان بن عفّان رضي الله عنه وقد وقعت عليها نامة ولكنها كثيرة التحريف ولولا ذلك لذكرتها هنا لنُدرة وجودها .

*(وفي مادة — ب ز ل — ج ١٣ ص ٥٥) روى لزهير

« سعى ساعيا غيظُ بنُ مُرّة بعدما تَبَزَلَ ما بين العشيّة بالدم »

وضُبط (غيظ) بالرفع والصواب جرّه للاضافة الى الساعيتين وكذلك (ابن) لانه نعت له وبه ضبط في مادة (س ع ي — ج ١٩ ص ١٠٨)

*(وفي مادة — ب و ل — ج ١٣ ص ٧٩) روى لزهير أيضا

« لقد باليت مطعن أم أوفى ولكن أم أوفى لا تبالى »

وروى (مطعن) بالطاء المهملة والصواب بالظاء المعجمة أى إني كرهت سيرها وذهاها يريد فراقها . وروى (تبالى) بالنون والصواب تبالى باللام ليصح معنى البيت وحسبك قول المؤلف في تفسيره « باليت كرهت ولا تبالى لا تكره » وهو من أبيات لامية قالها زهير في امرأته أم أوفى لما ندم على تطليقها أولها

لعمرك والخطوب معيرات وفي طول المعاشرة التّغالي

« (وفي مادة — ح ث ل — ج ١٣ ص ١٥٠) رُوى لمتمم

« وأرملّة تسمى بأشعث مُحْتَل كَقَرْخ الحُبَارَى رِبْشُهُ قَدْ تَصَوَّعا »
بضمّ الرّاء من (أرملّة) والصواب إسكانها وهو ظاهر .

« (وفي مادة — ح ف أ ل — ج ١٣ ص ١٦٩ س ١٥) » وهذا كله قول

سيبويه وقد تقدّم ذكره في حفل « والصواب (تقدّم) باسقاط السين وهو ظاهر أيضا .

« (وفي مادة — ح و ل — ج ١٣) تكرر ذكر (اللبد) مضبوطا بضمّ أوله

والصواب كسره

« (وفي مادة — خ ي ل — ج ١٣ ص ٢٤٧) رُوى قول الشاعر

« وثالثنا في الحلاف كل مُهَنَّدٍ لِمَا يُرَمّ من صمّ العظام به خالى
ولا وجه لجزم (بُرَمَى) والصواب (لما رِيَمَ) وهي رواية علم الدين السخاوى في سفر
السعاة والبلوى في ألف باء وهو من رام بروم بُسَى على ما لم بسمّ فاعله .

« (وفي مادة — س ر ل — ج ١٣ ص ٣٥٦) » ويحتجّ على ترك صرفه

بقول ابن مقبل

انى دونها ذبّ الرّياد كأنه قَتَى فارسىّ في سراويل رامىح
ورُسَم (أنى) هكذا بغير نقط وكتب المصحح بالحاشية « تقدّم في ترجمة رود بلقظ بمشى
بها وحرّر الرواية » . قلنا صوابه (أنى) بالثناة القويّسة وُروى (بمشى بها) وُروى
أيضا (يُروُدُ بها) كما أثبتته العلامة البغدادى في خزائنه .

بقى هنا ضبطهم (سراويل) مجرورا بالسكرة وجرّ (رامح) للإضافة اليه وهو خطأ من
وجهين أمّا الأوّل فلا نهم استشهدوا بالبيت على منع صرف سراويل كما ترى وروايته
بالإضافة لا يظهر بها وجه الاستشهاد . وأمّا الثانى فلا أنه بصف ثورا وحشياً وعبر
عنه بذبّ الرّياد والضمير في دونها يعود لانهاء وشبهه ما على قوائمه من الشعر بالسراويل
وهو من لباس الفُرس ولهذا قال (فتى فارسىّ في سراويل) وشبهه قرنه بالزّمح ولهذا
قال (رامح) أى ذو رمح ففتى خبر كانّ وفارسى نعمت له ورامح نعمت ثان له فيكون صواب
الرواية في البيت

قَتَى فارسىّ في سراويل رامحُ

بجرّ سراويل بالفتحة لكونه ممنوعاً من الصرف ورفع رامح . وفدضبط البيت محرّفاً

أيضاً في مادة (ذبب — ج ١ ص ٣٦٧) ومادة (رود — ج ٤ ص ١٧٠) .

« (وفي مادة — س ف ل — ج ١٣ ص ٣٥٩) روى قول الشاعر

« تَوَا كَلَّمَا الْأَزْمَانُ حَتَّى أَجَاءَهَا إِلَى جَلْدٍ مِنْهَا قَلِيلُ الْأَسَافِلِ »

وضُبط (أَجَانَهَا) باسكان الجيم وفتح الهمزة التي بعدها وهو خطأ بَيِّن مفسد للمعنى والوزن والصواب (أَجَانَهَا) بفتح الجيم واسكان الهمزة أى جئن بها فلما عُدِي الفعل بالهمزة تعدى للمفعول بلا واسطة .

(وفي مادة — ط ل ل — ج ١٣ ص ٤٣٣) روى لغويّة بن سُلمى

« أَلَا نَادَتْ أُمَامَةً بِاحْتِمَالٍ لَتَحْزُنَنِي فَلَا يَكُ لَأَبَالِي

فَيْسِرِي مَا بَدَا لَكَ أَوْ أَقِيمِي فَأَيَّامًا أُتَيْتِ فَعَن يُقَالُ

وَكَيْفَ تَرُوْنِي امْرَأَةً يَبْسِنُ حَيَاتِي بَعْدَ فَارِسٍ ذِي طَلَالٍ »

وكتب المصحح بالحاشية « قوله فعن يقال هكذا رسم في الأصل ولم نعثر عليه في غير هذا الموضع ولعلّه فغير قالى فليحرّر » . قلنا الأظهر أنه (فعن يقال) بحذف يائه أو (فعن يقال) بابتائها إلا أن المنقوص المنون اذا وقف عليه ولم يكن منصوباً فألاولى حذف يائه وهو الموافق أيضاً لما رسم في البيت .

« (وفي مادة — ع ي ل — ج ١٣ ص ٥١٦) » ويقال للعائر عَالِك عالِيا

كقولك لَعَا لَكَ عالِيا يدعى له بالاقالة » . ورؤى (العائر) بالهمز وإنما هو (العائر) بالثاء المثلثة كما يفهم من سياق العبارة ومن الاستشهاد عليها بقول الشاعر

أَخَاكَ الَّذِي إِنْ زَلَّتِ النَّعْلُ لَمْ يَقْلُ نَعْسَتِ وَلَكِنْ قَالَ عَا لَكَ عالِيا

« (وفي مادة — غ ل ل — ج ١٤ ص ١٥ س ١٤) » والغلالة شعار يلبس

تحت الثوب نه لا يُتَغَلَّلُ فيها أى يُدْخَلُ « والصواب (لا نه يتغَلَّل) وهو ظاهر .

« (وفي مادة — ف ي ل — ج ١٤ ص ٥١) روى لطرفة

« بِشُقِّ حَبَابِ الْمَاءِ حَنِيزٌ وَمُهَابُهُ كَمَا قَسَمَ التَّرْبُ الْمُفَايِلُ بِالْيَدِ »

ورؤى (به) جذير الضمير والبيت في وصف سفينة يشق صدرها بها الماء فالصواب أن يقال (بها) وبه وردت الرواية في شروح المعلقات .

• (وفي مادة — ك ل ل — ج ١٤ ص ١١٦) رُوى قوله

« من كلِّ محفوفٍ يُظَلُّ عَصِيَّتُهُ رَوْحٌ عَلَيْهِ كَلَّةٌ وَقِرَامُهَا
بإضافة ظلٍّ إلى العصي » ورواية (رَوْح) بالتحريك والحاء المهملة وقد أصبح البيت
بهذه الرواية من المعانيات وصوابه

من كلِّ محفوفٍ يُظَلُّ عَصِيَّتُهُ زَوْجٌ عَلَيْهِ كَلَّةٌ وَقِرَامُهَا
يعنى من كلِّ هودج محفوف أى مُعْطَى يُظَلُّ عِيدَانُهُ زَوْجٌ بفتح الزاى وإسكان الواو
وبالجيم آخره وهو التَّمَطُّ بِطَرَحٍ على الهودج . وبهذه الرواية رُوى البيت فى مادة
(زوج — ج ٣ ص ١١٨) وهو للسَّيِّد .

• (وفي مادة — ن ض ل — ج ١٤ ص ١٨٩) رُوى للسَّيِّد

« فانتضلنا وابنُ سَلَمَى قَاعِدُهُ كَعَتِيقِ الطيرِ يُغَضَى وَيُجَلَّى »
وضُبط (الطير) بالرفع والصواب جرّه للإضافة . ورُوى (يُغَضَى) بالبناء للمجهول
والصواب بناؤه للمعلوم كما رُوى فى مادة (غ ض و — ص ٣٦٤) وفسره المؤلف
بقوله « يعنى يُغَضَى الجفونَ مرَّةً وَيُجَلَّى مرَّةً » .

• (وفي مادة — وأل — ج ١٤ ص ٢٤١) رُوى لآبِي ذُوئَيْبٍ

« أَدَانٌ وَأَنبَاهُ الْإِوْلُونُ بَأَنِ الْمُدَانِ مَلِيٌّ وَفِي »

ورُوى بتخفيف الهمزة التى بعد الباء من (أنباه) والصواب همزه لتصحيح الوزن
لأنَّ الهمزة واقعة فى موضع الفاء من (فعولن) وحذفها المسمَّى بالسَّلم لا يدخل إلَّا
فى فعولن الواقع أوّل البيت أو الواقع أوّل المعجز ولكن على خلاف بينهم فى تجويزه .
وضُبط (الْإِوْلُونُ) بسكون النون وهو مخلٌّ بالوزن أيضا لأنَّ العروض المقبوضة
من المتقارب وهى التى حذفت منها نون فعولن تبقى على (فعول) بتحريك اللام فالصواب
تحريك النون بالفتح .

وقد وقع لهم مثل هذا فى مادة (ب خ خ — ج ٣ ص ٤٨٣) حيث رُوى
قول الشاعر

« رَوَّافِدُهُ أَكْرَمُ الرَّافِدَاتِ بَخْ لَكَ بَخْ لِبَحْرِ خِضَمٍ »

بسكون آخر العروض والصواب تحريكه بالكسر . ومثله ما رُوى لكثيرٍ فى مادة
(ف ر ق — ج ١٢ ص ١٧٩)

«وذفرى ككاهل ذريح الخليف أصاب فريقة ليل فعائا»
 يسكون آخر العروض أيضا . ومثله ما روى للناطقة الجعدى فى مادة (أن س —
 ج ٧ ص ٣١٢)

« بآنسة غير أنس القراف تخيلط باللين منها شماسا »
 بالسكون أيضا . وفى البيت خطأ آخر وهو ضبطهم (بآنسة) بفتح النون والصواب
 كسرهما والمراد بها الجارية الطيبة الحديث .

وهو كثير فى الكتاب ينبغى التنبيه له وللأستاذ اليازجى كلام فى تحقيق هذا المقام
 أورده فيما كتبه على مادة (وأد) من فصول أغلاط اللسان التى نشرها فى ضيائه فليراجع
 فى ج ٦ ص ١٩٦) .

✧ (وفى مادة — أ ت م — ج ١٤ ص ٢٦٩) روى لآبى حية النميرى

« رمتة أناة من ربيعة عامر تؤوم الضحى فى ما تم أى ماتم »
 وضبط . (تؤوم) بالجر والصواب رفعه لأنّه نعت لأناة وقد ضبط بالرفع فى مادة
 (ونى — ج ٢٠ ص ٢٩٨) إلاّ أنّه روى هناك بتشديد الميم والصواب تخفيفها .
 ✧ (وفى هذه الصفحة) روى لزيد الخيل

« أفى كلّ عام ماتم نعنونه على محمر تؤو بتموه ومارضا »
 وكتب المصحح « قوله نعنونه الخ هكذا فى الأصل على هذه الصورة وهو يحتمل تبعثونه
 أو نعنونه وعلى الجملة فليحرر البيت » . قلنا الصواب (تبعثونه) بالباء الموحدة قبل
 العين والثاء المثلثة بعدها كما فى كتاب سيبويه وخزانة الأدب للبغدادى وفسره
 بتهيجونه وتحركونه . وفى البيت رواية أخرى لا توافق ما رسم هنا وهى (نجمعونه)
 رواها أبو على القالى فى أماليه .

✧ (وفى مادة — ج م م — ج ١٤ ص ٣٧٦) روى لزهير

« وكنت إذا ما جئت يوما لحاجة مضت وأجمت حاجة الغد ما تحلوا »
 وروى (تحلوا) هكذا بالحاء المهملة وبالألف آخره ولا يخفى أنّ الألف لا محل
 لها هنا كما أنّ الرواية بالمهملة لا معنى لها لأنّه يقول إننى كنت إذا جئت لحاجة
 مضت تلك الحاجة وانقضت وقوله أجمت حاجة الغد أى دنت وحن وقوعها فوصفها

بعد ذلك بأنها لا تخلو لا يظهر وجهه . والصواب (لا تخلو) بالمعجمة قال الأعلم الشنتمري في شرحه على الديوان قوله لا تخلو أي لا تخلو الانسان من حاجة ما تراخت مدته ولم يرد بالغد اليوم الذي بعد يومه خاصة وإنما هو كناية عما يستأنف من زمانه .

(وفي هذه الصفحة) روى قوله « الى مطمئن البر لا يتجمجم »

وكتب المصحح « قوله الى مطمئن اخل صدره كما في معلقة زهير * ومن يوف لم يذمم ومن يهد قلبه * » . قلنا الرواية المشهورة التي عليها شراح المعلقة (لا يذمم) وهي التي أثبتها المصحح بالحاشية في مادة (ف ض و — ج ٢٠ ص ١٦)

(وفي مادة — ح ل م — ج ١٥ ص ٣٧) روى للوليد بن عقبة

« لك الولايات أفجمنها عليهم خفير الطالبى التره العشوم »

ولا وجه لحذف النون من الطالبين على هذه الرواية كإلا معنى للتره والصواب (الطالبى التره) أى الثأر .

(وفي آخر مادة — ر ق م — ج ١٥ ص ١٤٢) « والرقم فرس حرام بن

وابصة » وكتب المصحح بالحاشية « قوله حرام بن وابصة كذا هو بهذا الضبط وبالراء المهملة فى الأصل والمحكم والتكملة » . قلنا الذى فى مادة (ر ق م) من القاموس وكتاب أسماء خيل العرب وفرسانها لابن عبد الله محمد بن زياد الاعرابى حزام بكسر أوله وبالزاي بضبط القلم فقط فى كليهما .

(وفي مادة — ر ك م — ج ١٥ ص ١٤٣ س ٧) « ومُرَّتْكُمْ الطريق

بفتح الكاف جاذته ومَحَجَّتْهُ » والصواب (ومُرَّتْكُمْ) بحذف التنوين للإضافة .

(وفي مادة — س ه م — ج ١٥ ص ٢٠١) روى للمعجاج

« فى كرى عديد الكشيب الاعمى ولم يُلِحْها حزنٌ على انبم .

ولا أب ولا أخ قَسَمَهُم »

وضُبط (انبم) بضم النون والصواب كسرهما كما ضبط فى مادة (ل و ح —

ج ٣ ص ٤٢١) لأنها فيه تابعة للميم فى حركاتها فتضم فى الرفع وتفتح فى النصب

وتكسر في الجرّ وأصله ابن فلماً زبدت فيه الميم أعرب من مكانين . وبعضهم يقتصر في إعرابه على مكان واحد فيعرب الميم لأنها صارت آخر الاسم إلا أنه يدع النون مفتوحة على كل حال فضمّهما هنا خطأ على كلتا اللغتين .

(وفي مادة — س و م — ج ١٥ ص ٢٠٥) « قال الراجز

غلام رماه الله بالحسن يافعا له سيماء لا تشقّ على البصر »

والبيت من الطويل لامن الرجز فالصواب أن يقال قال الشاعر لا الراجز .

بقي هنا استشهاد المصنّف بالبيت على أن (سيماء) بالمدّ لغة في (سيماء) بالقصر ولا يخلو هذا الاستشهاد من نظر لأن السيماء بالقصر ساكنة الياء وأصلها واو قلبت ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فقتضى ذلك أن تكون (سيماء) الممدودة ساكنة الياء أيضا وهو مانصّ عليه صاحب القاموس وعليه يكون البيت مكسورا ولا يصحّ وزنه إلا بتحرّيك الياء منها بقبض فعولان ^(١) كما ضبطت في البيت هنا وفي أمالي القالي (ج ١ ص ٢٤٢) ولم نجد أحدا نصّ على فتح هذه الياء . والذي رواه الجوهري ونقله عنه المصنّف بعد سطرين (له سيمياء لا تشقّ على البصر) وهي رواية المبرّد أيضا في كامله (ج ١ ص ١٤) من طبعة مصر سنة ١٣٠٨ إلا أن هذه الرواية لا يصحّ بها الاستشهاد على ما أراده المصنّف ولا يستقيم مراده إلا بعد الوقوف على نصّ صريح في تحرّيك الياء من (سيماء) وهو ما لم نقف عليه كما قدّمنا ولا نخال أحدا ذكره والله أعلم . (تمة) روى صدر هذا البيت بهذه الرواية المصنّف والجوهري والقالي في أماليه والمبرّد في كامله وأنكرها أبو القاسم عليّ بن حمزة البصريّ فيما كتبه على أوهام المبرّد فقال « سمعت أبا رياش رضي الله عنه يقول لا يروى بيت ابن عنقاء الفزاريّ غلام رماه الله بالحسن إلا أعمى البصيرة لأنّ الحسن مولود وإنما الرواية بالخير » انتهى .

« وفي مادة — و س م — ج ١٦ ص ١٢٢ س ١٤) « وأرض مؤسومة

أصابها الوسمي وهو مطر يكون بعد الحرّ في البرد ثم يتبعه الولى في صميم الشتاء ثم يتبعه الزبى » . وضبط (الولى) بفتح فسكون على أنه مصدر وليت الأرض

(١) ويقابله في البيت (له س) وقد يقال كيف يكون ذلك وليس بعد الهاء حرف ساكن يقابل الواو في (فعول) والجواب أن هاء الضمير متى وقعت بين متحرّكين توصل بعد الضم بالواو وبمد الكسر بالياء على ما هو مقرر في علم التجويد .

أى سُميت الوَلِيّ . ومقتضى سياق العبارة أن المراد هنا الاسم لا المصدر بدليل ذكر الوسمى وما بعده من أسماء المطر فالصواب أن يقال فيه (الْوَلِيّ) على زنة قَعِيل وهو المطر الذى يلى الوسمى كما يُعلم ذلك من مراجعة مادة (ولى) .

❖ (وفى مادة — أرن — ج ١٦ ص ١٥٣) رُوى لَطَرَفَة

« اُمُون كَالْوَح الإِرَان تَسَاتُهَا عَلَى لَاحِبٍ كَأَنَّهُ ظَهَرَ بُرْجُد »
وضَبَط (أمون) بضمّ أوّله والصواب فتحه وهو فَعُول بمعنى مفعولة يقال ناقة أُمُون إذا كانت مأمونة العِثَار والإِعيَاء كما يقال رَكُوب للمركوبة .

❖ (وفى مادة — حب ن — ج ١٦ ص ٢٦٠) رُوى لِأَبِي الْعَلَاءِ الْمَعْرَى

« يَتَكَنَّى أَبُو الْوَفَاءِ رَجُلٌ مَاعَلَمْتُ الْوَفَاءَ الْإِطْرِيحَا
وَأَبُو جَعْفَرَةٍ ذُو الْوَالَةِ مَنْ جَعْدَةٌ لَا زَالَ لَازِمًا تَبْرِيحَا
وَابْنُ عَرَسٍ عَرَفْتُ وَابْنَ بَرِيحٍ نَمَّ عَرَسًا جَهَامَةً فَبَرِيحَا »
وَرُوى (جهامة) هكذا بالالف والميم بعد الهاء وهو تحريف من النَّسَّاح لا معنى له هنا والصواب (جَهَلْتُهُ وَبَرِيحَا) كما يقتضيه السياق وبه رُوى فى لزوم ما لا يلزم .

❖ (وفى مادة — س وس ن — ج ١٧ ص ٩٤ س ٩) « السَّوَسَنُ نُبِت

أَعْجَمِيٍّ مَعْرَبٍ اِغْ » . بضمّ النون من (نبت) والصواب بفتح فسكون كما لا يخفى .

(وفى مادة — ع ر ن — ج ١٧ ص ١٥٥) رُوى لَامَرَى الْقَيْسِ

« كَأَنَّ ثَبِيرًا فِي عَرَانِينَ وَدَقِهِ مِنْ السَّيْلِ وَالْعَثَاءِ فَلَسْكَةُ مِغْزَلٍ »
والعثاء ما يحمله السيل من كُسَار العيذان وحُطَام النبت يقال بتشديد التاء وتخفيفها .
وقد ضبط فى البيت بالأول والمنقول عن ابن النحاس أَنَّ الوجه ضبطه فى هذا البيت بالتخفيف على ما فيه من الزحاف وبه جزم أبو العلاء المعرى فى رسالة الغفران فالضبط على هذا مخالف للرواية وإن لم يعد خطأ لغويًا .

بقى الكلام فى صنيع المؤلف فى البيت فأنه لقَّقه من بيتين لَامَرَى الْقَيْسِ هما
كَانَ ثَبِيرًا فِي عَرَانِينَ وَبَلِيلِهِ كَبِيرُ أَنْاسٍ فِي بَجَادٍ مُزْمَلٍ
كَانَ ذُرَى رَأْسِ الْمَجِيمِ غَذْوَةً مِنْ السَّيْلِ وَالْعَثَاءِ فَلَسْكَةُ مِغْزَلٍ
فجعل عجز الثانى عجزاً للأول وروى (ودقه) بدل وبله وإنما هو فى رواية أخرى
لِلأَصْمَعِيِّ نَصَّهَا (كَانَ أَبَانًا فِي أَفَانِينَ وَدَقِهِ) . وذكر شَرَّاحُ الْمُعَلِّقَاتِ أَنَّ الْأَصْمَعِيَّ

كان يروى البيت الثانى (كانَ طَمِيَّةَ الجيمر غدوة) وبها رواه المؤلف فى مادة (ط م و — ج ١٩ ص ٢٣٩) .

(تنمّة) مثل هذا التلقيق من شعر شاعر واحد سائغ للمصنّفين على ما ذكرناه فعلونه قصد السبب من الاسباب الاتى بيانها . قال العلامة البغدادى فى شرح شواهد شرح التحفة الوردية لناظمها العلامة زين الدين عمر بن الوردى عند الكلام على قول الشاعر

وَذَكَرْتَ تَقْتَدِرْ دَ مَا نَهَا وَ عَتَكَ الْبُولِ عَلَى أَنْسَائِهَا

إنّه من شواهد سيبويه وإنه مركّب من بيتين ثم قال بعد أن أورد الرجز الذى منه البيتان مانصّه « واعلم أنّ مثل هذا يقال له تركيب بيت من بيتين وهو شائع عند المصنّفين فى الاستشهاد يفعلونه قصداً إما لأنّ المعنى متفرق فى أبيات وإما لأنّ فى أحد المصراعين قلاقة معنى أو لغة وإما لغير ذلك فيختصرونه أو ينتخبونه كما فعل سيبويه هنا وكما صنع الجوهريّ فى قول ابى وجزة ايضا وتبعه الرضى

العاطفون تحين مامن عاطف والمطعمون زمان ابن المظعم

وكما فعل المبرّد فى شعر الجُمَيْحِ الأُسْدَى وقيل الجوهريّ وتبعه أكثر النحويين منهم ابن هشام فى المعنى

حاشا أبا نوبان إنّ به ضنّا على الملحاة والشم

وأصله

حاشا أبا نوبان إنّ أبا نوبان ليس يسكنمة فذم

عمرو بن عبد الله إنّ به ضنّا على الملحاة والشم

وكما فعل ابن الشجرىّ فى نظم عمر بن أبى ربيعة

وناهدة الثديين قلت لها اتكى فقالت على اسم الله أمرك طاعة

وأصله

وناهدة الثديين قلت لها اتكى على الرّمل من جبانة لم توسد^(١)

فقالت على اسم الله أمرك طاعة وإن كنت قد كسّفت مالم أعود

وهو كثير ولو سرده لطلّ وأورث اللال « انتهى كلام البغدادى وقد ذكره أيضا فى خزانته باختلاف يسير (ج ٢ ص ١٥٠) . وأصل البيت الذى ركبه الجوهريّ من

(١) الجبانة الصحراء والارض المستوية فى ارتفاع ورواية الجاحظ فى المحاسن والاضداد (على

الزمل من ديمومة لم توسد) وهى القلاة الواسعة .

قول أبي وجزة على ما ذكره المصنف في مادة (ع ط ف — ج ١١ ص ١٥٦) نقلا عن ابن برّيّ

العاطفون تحين مامن عاطفٍ والمنعمون يدًا إذا ما أنعموا
واللاحقون جفانهم قمع الذرّى والمطعمون زمان أين المطعم
ولا يخفى ما في قوله (والمنعمون يدًا إذا ما أنعموا) من القلق في المعنى وقد روى المؤلف
في مادة (ح ي ن — ج ١٦ ص ٢٩١) والمُسبغون يدًا والمعنى عليه ظاهر. وكان
الجوهري لم يطلع على هذه الرواية فحمله ما في الرواية الأولى على هذا التركيب
والله أعلم.

(وفي مادة — أ ي — ج ١٨ ص ٦٧) روى قول الشاعر

«سقتة إياةُ الشمس إلا لثاته أسف ولم يكمد عليه بأئيد»
وروى (يكمد) بالثناة التحتية أوله مبنيا للمجهول وبتقديم الميم على الدال والصواب
(تكدم) بالبناء للمعلوم أي أسف بأئيد ولم تكدم هي عليه يعني تعص. والبيت من
معلقة طرفة بن العبد يصف به ثغر محبوبته فيقول كان الشمس أعارته ضوءها إلا
لثاته لأن نساء العرب كنّ يذررن الأئيد على الشفاه والثلاث ليكون ذلك أشد
للمعان الاستان. وليس في البيت رواية أخرى غير ما ذكرنا وبها روى في باب الألف
الليّنة. وجاء في شرح القاموس بلفظ (ولم تكرم) وهو تحريف (تكدم) كما لا يخفى.
(وفي مادة — ب ك ي — ج ١٨ ص ٨٩) روى لبعض نساء العرب في

تأخير الرجال

«أخذته في دُبَاء. ممّلاء من المساء. معلق بترشاء. فلا يزال في تمشاء. وعينه في تبكاء.»

ثم قال المصنف بعد أن تكلم على كسر أول تمشاء وتبكاء «وهذه الأخذة قد يجوز
أن تكون كلها شعرا فإذا كان كذلك فهو من منهوك المنسرح وبيته
* صبرا بن عبد الدار *»

قلنا وعلى هذا فرواية (فلا يزال) باثبات الألف لا يستقيم بها الوزن بل ولا الإعراب
لأن لا هنا جازمة ووزن الموقوف المنهوك من هذا البحر (مستعلن مفعولات) فالصواب
(فلا يزال في تمشاء) ويكون وزنه (مفاعيلن مفعولات) أي بخين مستعلن فيصير

متفعلن فينقل الى مفاعلن . وقد وقع هذا الخطأ أيضا في مادة (د ب ي — ج ١٨ ص ٢٧٣) .

(تَمَّة) الأَخَذَةُ بضم فسكون رُفِيَّة كالسحر زعموا أن نساء العرب كنَّ يصرفن بها أزواجهن عن غيرهن وتطلق أيضا على خَرَزَةٍ كانت تُستخذَلُ لذلك والظاهر أن التأخِذ هو ما سَمَّيه عامة المصريين اليوم (بالشَّشْبِشَةِ) أو شيء قريب منها . ومن تلك الأَخَذ قولهن « أَخَذَتْهُ بِالْفَطْسَةِ بِالثَّوْبَاءِ وَالْعَطْسَةِ » وقولهن « يَا قَبْلَةَ اقْبِلِيهِ وَيَا كَرَارِ كَرِّيهِ وَيَاهَمْرَةَ اهْمَرِيهِ إِنْ أَقْبَلَ فُسِّرْ بِهِ وَإِنْ أَذْبَرَ فَضُرِّ بِهِ » قال المصنف في مادة (ق ب ل) « هكذا جاء الكلام وإن كان ملحونا لأن العرب تُجْرى الامثال على ما جاءت به وقد يجوز أن يكون عَنَى بِكَرَارِ السَّكْرَةِ فَأَنَّ لَذَلِكَ » .

(وفي مادة — ب ه و — ج ١٨ ص ١٠٦ س ٧) « ومنه قولهم إِنْ الْمِعْزَى تُبْنَى وَلَا تُبْنَى وَهُوَ تُفْعَلُ مِنَ الْبَهْوِ وَذَلِكَ إِنَّهَا تَصْعَدُ عَلَى الْأَخْبِيَةِ » الخ . ورُوى بسكون آخر (تصعد) والصواب ضمّه وهو ظاهر .

(وفي مادة — ث ب و — ج ١٨ ص ١١٦ س ٤) « الثَّيْبَةُ الْعُصْبِيَّةُ مِنَ الْفُرْسَانِ وَالْجَمْعُ ثُبَاتٍ » بجر (ثبات) والوجه الرفع وهو ظاهر أيضا .

(وفي مادة — خ س و — ج ١٨ ص ٢٤٩ س ١٨ — ١٩) « أَرَادَ أَنْ هَذَا لَفْرَسٌ يَغْدُو عَلَى خَمْسٍ مِنَ الْأَنْفِ فَيَطْرُدُهَا » ورُوى (لفرس) والصواب الفرس بالالف في أوّله .

(وفي مادة — دل و — ج ١٨ ص ٢٩١ س ١٣) « وَاللَّائِمَةُ الْمَنْجُونُ وَقَلِيلُ الْمَنْجُونِ تُدِيرُهَا الْبَقَرَةُ وَالتَّائِغُورَةُ يَدِيرُهَا الْمَاءُ » . ورُوى (قليل) هكذا بلامين والصواب (قِيلَ) كالألحاف . ورُوى (تديرها) بالنصب ولا وجه له وإنما الوجه الرفع لتجرّد الفعل من موجبات غيره .

(وفي مادة — دم ي — ج ١٨ ص ٢٩٤) رُوى للامام عليّ بن أبي

طالب عليه السلام

« لِمَنْ رَأَى سَوْدَاءَ يَخْفِقُ ظِلُّهَا إِذَا قِيلَ قَدِمَ مِنْهَا حُصَيْنٌ تَقَدَّمَ »

وَيُورِدُهَا لِلطَّمَنِ حَتَّى يُعَلِّمَهَا حِيَاضَ الْمَنَايَا تَقْطُرُ الْمَوْتَ وَالْدَّمَ»
 وَرَوَى (حُصَيْن) بِالصَّادِ الْمَهْمَلَةِ وَالصَّوَابِ أَنَّهُ بِالْمَعْجَمَةِ كَمَا أوردته المؤلف في مادة
 (ح ض ن — ج ١٦ ص ٢٨٠) واستشهد عليه هناك بالبيتين وذكره صاحب
 القاموس في هذه المادة أيضا وهو الحُصَيْن بن المنذر صاحب رواية الامام يوم صِفِّين.
 وأما الحُصَيْن بالمهملة فذاك ابن الحَمَامِ المُرِّي القائل

تَأَخَّرْتُ أَسْتَبِقَ الْحَيَاةَ فَلَمْ أَجِدْ لِنَفْسِي حَيَاةً مِثْلَ أَنْ أَتَقَدَّمَ
 فَلَسْنَا عَلَى الْأَعْقَابِ تَدْمِي كُلُّوْنَا وَلَكِنْ عَلَى أَقْدَامِنَا تَقْطُرُ الدَّمَ
 نَقْلَقُ هَامًا مِنْ رِجَالِ أَعْزَةٍ عَلَيْنَا وَهُمْ كَانُوا أَعْقَى وَأَظْلَمَا

وكثيرا ما يقع تصحيف الحُصَيْن بن المنذر بالحُصَيْن في كتب الادب المطبوعة كالعقد
 الفريد وغيره لاسيما عند رواية بيتي الامام والظاهر أن منشأ هذا الاشتباه اتفاق
 الاسمين في الرسم والمقطوعين في البحر والقافية فظنوهما من قصيدة واحدة لشاعر واحد
 ولم ينتبهوا الى قائل الشعر والمقول فيه فخلطوا بينهما .

(تَمَّة) هذان البيتان مما ثبت من الشعر للامام عليه السلام ونقل المصنّف
 وصاحب القاموس في مادة (ودق) عن أبي عثمان المازني أنه لم يصح عنه الا قوله
 تَلَكُمُ قَرْنِشَ تَمَنَّاى لَتَمْتَلِى فَلَا وَرَبِّكَ مَا بَرُّوا وَلَا ظَفِرُوا
 فَإِنْ هَلَكْتَ فَرَهْنِ ذِمَّتِي لَهُمْ بِذَاتِ وَذَقَيْنِ لَا يَنْفَوْهَا أَثَرُ (١)
 وهو وإن صوّبه الزخشرى فجمهور أئمة الادب على خلافه وقد كنت عانيت بتحقيق
 ما ثبت من شعره وما لم يثبت خصوصا ما جاء في الديوان المنسوب اليه ثم عاقتنى
 العوائق عنه .

(وفي مادة - دوو - ج ١٨ ص ٣٠٦) رَوَى لِيَزِيدُ بْنُ الْحَكَمِ

الشَّقَفِيّ فِي الْكَلَامِ عَلَى أَدَوَى بِمَعْنَى أَكْلِ الدَّوَايَةِ وَهِيَ الْقَشْرَةُ الَّتِي تَعْلُو اللَّبْنَ وَالْمَرْقَ
 «بَدَا مِنْكَ غِشٌّ طَالَمَا قَدْ كَتَمْتَهُ كَمَا كَتَمْتَ دَاءَ ابْنِهَا أَمْ مَدَوَى»
 ثم قال المصنّف «وذلك ان خاطبة من الاعراب خطبت على ابنها جارية فجاءت أمها
 الى أم الغلام لتنظر اليه فدخل الغلام فقال أَدَوَى يَا أُمِّي فَقَالَتِ اللَّحَامُ مَعْلَقُ بَعْمُودِ
 البيت أرادت بذلك كتمان الابن وسوء عادته» انتهى . فقضى سياق الكلام

(١) وروى (بذات روقين) والمعنى واحد والمراد الداهية العظيمة .

أن يكون (اللاجام) بالجيم لا الحاء المهملة لأنها أرادت إظهاره للمرأة أنه صاحب خيل وركوب .

وفي المصع لابن الاثير ما نصه « أم مدوي يضرب بها المثل لمن يُورَى بالشئ عن غيره ويكنى به عنه واصله أن امرأة من العرب خطبت على ابنها جارية فجاءت أمها الى أم الغلام لتنظر اليه فدخل الغلام فقال لأمه أدوي فقالت له اللجام معلق بعمود البيت والسرج في جانبه فظهرت أن ابنها أراد أداة الفرس للركوب فكتمت بذلك زلة ابنها عن الخطابة » انتهى ومثله في المزه للسيوطي (ج ١ ص ٢٧٢) من النسخة المطبوعة ببولاقي .

(وفي مادة شري — ج ١٩ ص ١٥٨ س ١٧) « وشري الفرس في سيره واستشري أي ليج فهو قريس شري » . وضبط (قرس) بكسر الراء توها أنه نعت على فعل والصواب فتحها لأن المراد أن الفرس اذا شري قيل له شري فهو منعوت لا نعت .

(وفي مادة — ص غ و — ج ١٩ ص ١٩٤) روى لذي الرمة بصف ناقته « تُصغى اذا شدّها بالكور جانحة حتى اذا ما استوى في غرزها تئب » وضبط (الكور) بفتح أوله والمراد به في البيت الرجل وقد نصّ أئمة اللغة على ضمه اذا كان بهذا المعنى ومنهم المؤلف في أول مادة (ك و ر — ج ٦ ص ٤٧١) بل نقل عن ابن الاثير أن كثيرا من الناس بخطئون في فتح الكاف منه .

(وفي مادة — ع د و — ج ١٩ ص ٢٦١ س ٢٤) « ولم يأت فعل صفة الا قومٌ عدوي ومكانٌ سوي » الخ والصواب قومٌ بالتنوين كما ضبط (مكان) لانهما غير مضافين بل ما بعد كل واحد منهما نعت له . وبمكسه في مادة (ح ن ظ ب) « أعددت للذئب وليل الحارس » بتنوين ليل والصواب حذف تنوينه للاضافة وإقامة الوزن . ومثله في مادة (ر غ غ) « الرغبة طعام » وفي (ر ف غ) « دقيقة الأرفاغ ضحما الركب » بتنوين الرغبة والدقيقة مع (ال) في الاولى والاضافة في الثانية وكله ظاهر .

ومثله كثير في الكتاب نبت على بعضه فيما سبق وتركت سائر الظهوره .

(وفي مادة — غ ر و — ج ١٩ ص ٣٥٨) رُوى لخطام الجاشميّ

«أهل عرفت الدار بالقرّيين لم يبق من آي بها يُحلّين»

غير خطام ورّماذ كنّفين وصاليات ككما بوّثّفين»

ورُوى (خطام) في البيت بكسر أوّله وبالخاء المعجمة وكتب المصحح بالحاشية «قوله غير خطام هو هكذا في الاصل هنا بالخاء المعجمة وكذلك في مادة ثني من اللسان وحرر الرواية».

قلنا الذي نصّ عليه العلامة البغدادي في الخزانة وفي شرحه لشواهد شرح الرضي على الشافية أنه بضمّ الخاء المهملة وهو ما تكثر من الخطب والمراد به دقّ الشجر الذي قطعوه فظّلوا به خيامهم.

(وفي مادة — ف ق و — ج ٢٠ ص ٢٠) رُوى لامرئ القيس بن عابس

«أيا تملك يا تملّى ذريتي وذري عدلى»

والصواب (عدلى) بالذال المعجمة.

(تمة) هذا البيت أحد أبيات عشرة ساقها المؤلّف في هذه المادة وأورد ستة

منها في مادة (ذ ف ن س — ج ٧ ص ٣٨٨) منسوبة لامرئ القيس بن عابس كما

هنا أو للقيّد الزمانيّ في قول . وقد رأيت البيت منسوباً للزمانيّ النحويّ ومزجوا

بيت آخر في باب القوّة والزكاة من كتاب البديع لابن منقذ هكذا

أيا تملك يا تملّى وذات الطوق والحجل

ذريتي وذري عدلى فانّ العذل كالقتل

والظاهر أنه رأهما في بعض النقول منسوبيّن للزمانيّ فتصحّف عليه بالزمانيّ فزاد من عنده (النحويّ) توهماً أنه الامام المشهور .

(وفي مادة — ف ن ي — ج ٢٠ ص ٢٤ س ١٩) «قال ابن جنّي

واحد أفناء الناس فنأولاهم واو لقولهم شجر فنوّاء اذا اتسعت وانتشرت أغصانها» .

والصواب (شجرة) كما لا يخفى .

(وفي مادة — ق ر و — ج ٢٠ ص ٣٨ س ٢١) «والقارية والقارات

الحاضرة الجامعة» . ورُوى (القارات) بالتاء المبسوطة والصواب أن ترسم معقودة

لأنها ناء القارية بعينها وإنما قلبت الياء ألفاً في لغة طيء بدليل ما ذكره المصنف في مادة (ن ص و — ج ٢٠ ص ١٩٩ - ٢٠٠) من أن الناصاة لغة طائية في الناصية قال وليس لها نظير إلا حرفين بادية وبادة وقارية وقارة وهي الحاضرة .

✱ (وفي مادة — ق ض ي — ج ٢٠ ص ٥٠ س ١٠) «وَقَصَّةٌ أَيْضاً مَوْضِعٌ

كانت به وقعة تحلاق اللمم» . وضبط (تحلاق) بكسر اوله والصبوب فتحه لأن المصادر من هذا الوزن لا تكون إلا مفتوحة الأول سوى ما نصوا على كسره شذوذاً وليس تحلاق منه وقد ضبطوه في مادة (ح ل ق) من اللسان والقاموس بالفتح كما ذكرنا . أما ما شذ عن هذه القاعدة فجاء مكسور الأول فهو تلقاء وتبيان وتلفاق وتبكاء وتمشاء وذكر الحريري في درة الغواص تنضالاً وفي شرحها للخفاجي والالوسي شراب . هذا ما وقعت عليه وبعضه حكى فيه الفتح أيضاً غير أن صاحب اللسان نص في مادة (م ش ي) على أن تمشاء بالكسر لم يجز إلا في أخذة لبعض نساء العرب وهي التي سبق كلامنا عليها في مادة (ب ك ي) وصرح بأنه لا يستعمل كذلك إلا فيها .

✱ (وفي مادة ق ل و — ج ٢٠ ص ٦١) روى لابن مقبل

«كَانَ نَزْوُ فِرَاحِ الْهَامِ يَتَيْنُهُمْ نَزْوُ الْقُلَاتِ زَهَاها قَالَ قَالِينَا»

وروى بنصيب (نزو) الواقع في أول العجز على توهم أنه مفعول مطلق لنزو الأول والصبوب رفعه على الخبرية لكان كما يقتضيه المعنى وبه ضبط في المخصص (ج ١٣ ص ١٧) . والظاهر لنا في معنى البيت أن الناظم يصف قتلاً واقع بين فئتين فشبّه ضرب الرؤوس بالسيوف وتطايها بنزو القلات وهي جمع قلّة بالتخفيف خشبة نحو ذراع تُنصب وتضرب بخشبة أخرى أكبر منها يقال لها المقلّس والمقلّاء وقوله زهاها أي ضربها والهاء فيه عائدة على القلات وقوله قال قالينا أراد قلو قالين أي رمى لاعبين بالقلّة .

(وفي مادة — ق ن و — ج ٢٠ ص ٦٥) روى للمتلمس لما ألقى

صحيفته في النهر

«أَلْقَيْتُهَا بِالْئِنْسِي مِنْ جَنْبِ كَافِرٍ كَذَلِكَ أَقْتَوُ كُلَّ قِطٍّ مُضَلَّلٍ»

وضبط (مضلّل) بفتح اللام أي بصيغة اسم المفعول ولا يخفى أن الذي أوقع في الضلال هو حامل القط لا القط فالصبوب كسرهما ليس بتميم المعنى وبه ضبطه شيخنا الشنقيطي عند قرأته عليه كتاب النخلة للسجستاني . على أن البيت روى هنا مخروماً والذي في

مادة (ك ف ر — ج ٦ ص ٤٦٣) وألفيتها الخ .

❖ (وفى مادة — ل ذى — ج ٢٠ ص ١١٢) روى للأشهب بن رُمَيْلة

« وان الذى حانت بفلسج دماؤهم هم القوم كل القوم يا أم خالد »
وروى البيت أيضا فى باب الالف اللينة (ج ٢٠ ص ٣٤٢) بنصب (كل) كما هنا
ولم يظهر لى وجهه والصواب رفعه على أنه صفة للقوم على مذهب الجمهور أو توكيد له على
رأى ابن مالك وبه ضبط فى مادة (ف ل ج — ج ٣ ص ١٧٣) .

❖ (وفى مادة — ل قى — ج ٢٠ ص ١٢١) روى قول الشاعر

« ألا حَبِذاء من حُبِّ عَفراء مُلْتَقَى »

بزيادة همزة فى آخر حَبِذا والصواب حذفها .

❖ (وفى مادة — ن ج و — ج ٢٠ آخر ص ١٧٨) روى لعبيد

« فَمَنْ يَنْجُوهُ كَنْ يَعْقُوهُ وَالْمُسْتَكِنُ كَنْ يَمْشِي بِقِرْوَا ح »

وروى (يعقوته) بالمشناة التحتيّة أو له والصواب بالموحدة وهو ظاهر .

❖ (وفى باب الالف اللينة فى الكلام على ذا — ج ٢٠ ص ٣٣٥ س ١٣)

« كما قالوا ذا أخوك وقالوا ذى أخك فكسروا الذال فى الانثى وزادوا مع فتحة الذال فى
المذكر ألفاً ومع كثرتها للانثى ياء » . وروى (كثرتها) بالثاء المثناة والمراد هنا (الكسرة)
بالسين أخت الفتحة والضمة لا تقيض القلة كما لا يخفى .

(وفى هذا الباب ص ٣٥٦ س ١٢) « فأنت بالخيار إن شئت نصبت

بلا تنوين وإن شئت رفعت وتوننت وفيها لغات كثيرة سوى ما ذكرت » الخ .
وضبط (لغات) بلا تنوين والصواب تنوينه والله أعلم .



DATE DUE

قاصرا على
 أحمد تيمور
 التصحيحات
 لأم اللغويين
 الشيخ حمزة
 نود مصطفى
 ق الاميرية
 أهل الفضل

ماو
 بك
 الأ
 الح
 فت
 وال
 وغ

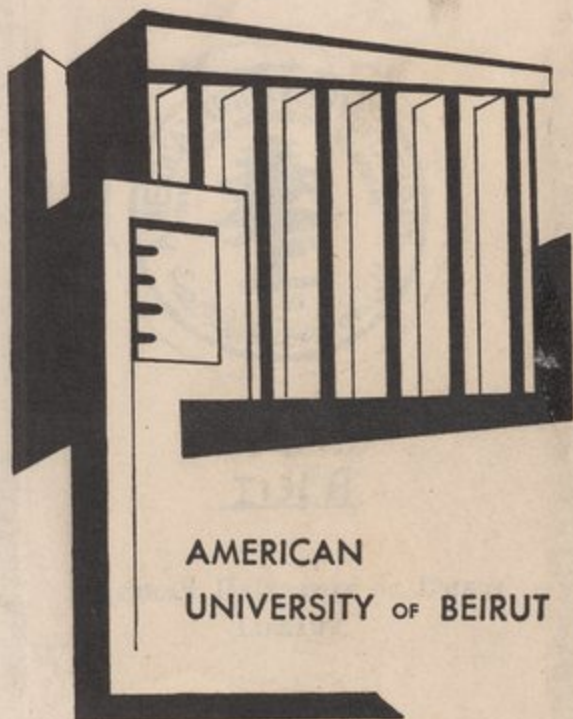
والمسؤول في وجه الله تعالى أن ينفع بهذا العمل أهل الادب وأن
 يتقبله خالصا لوجهه الكريم انه حسبي ونعم الوكيل
 محمد عبد الجواد الاسمعي

تيمور، احمد (باشا)
تصحيح لسان العرب

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01026094



AMERICAN
UNIVERSITY OF BEIRUT

492.73

T247EA

pt. 1